مجلة تصدر في السبت الأول من كل شهر

تقدُّم

رئيس التحرير:
أسامة العبدالرحيم

العدد الخامس - مايو ٢٠٢٤ | INFO@TAQADOOM.COM | TAQADOOM | TAQADOOM.COM

وراء العدو في كل مكان

دليلك إلى «تقدُّم»

كُتَّاب المقالات

«العدد تفاعلي»

تستطيع الوصول إلى المادة عن طريق الضغط عليها بالفهرس

إلى أين تتجه أزمة المنطقة بعد مأزق العدوان على غزة؟

بقلم: د. سمير دياب

المنسق العام للقاء اليساري العربي.

ص ١٠

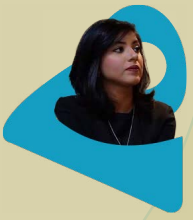

حول جدوى المقاومة أو لماذا نطرق جدار الخزان؟

بقلم: شيخة البهاويد

محامية وكاتبة كويتية

ص ١٢

الأوضاع في السودان لا للحرب لا للتسوية القصاص العادل للشهداء

بقلم: علي سعيد إبراهيم

عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوداني

ص ١٤

ضرورة المصالحة الوطنية وبناء دولة لكل اليمنيين

بقلم: انس القاضي

باحث يمني

ص ١٦

السياق التاريخي لتشكّل الطبقة العاملة في الكويت

بقلم: أحمد الديين

مستشار التحرير

ص ٢١

- المقالات المنشورة تُعبر عن آراء كُتَّابها فقط، ولا تُعبر بالضرورة عن رأي مجلة تقدُّم.
- ترتيب المواد يخضع لضرورات الاخراج الصحافي.

تقدُّم

مجلة شهرية

تصدرها منصة تقدُّم

رئيس التحرير

أسامة العبدالرحيم

مستشار التحرير

أحمد الديين

نائب رئيس التحرير الأول

حمد العيسى

نائب رئيس التحرير الثاني

هلا عبدالله

سكرتير التحرير

ربيع ديركي

مصمم الغلاف

جيفارا عبد القادر

شؤون اقتصادية

اليوم العالمي للعمال

بيداء

ص ٣٠

لا حل اقتصادياً للكارثة الاقتصادية - الاجتماعية في سورية!

بقلم: د. عروب المصري

عضو هيئة رئاسة حزب الإرادة الشعبية ورئيسة تحرير جريدة قاسيون/ سورية

ص ٢٤

مقابلة العدد

حمدين صباحي: طوفان الأقصى أثبت إمكانية تحرير فلسطين وخلخل بنية الكيان الصهيوني

حاورته: هلا عبدالله

ص ٦

شؤون اقتصادية

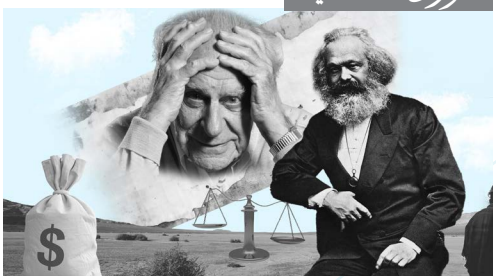

في الخلفية الأيديولوجية لمبدأ التكذيب البوبري و «درس القرن العشرين»

بقلم: ربيع ديركي

ص ٣٢

فكر وفلسفة

الصين ونظامها الاجتماعي: بين القوالب الميتة الرؤية الحية 1/2

بقلم: يوسف شوقي

ص ٣٦

فكر وفلسفة

الصعاليك محاولة لرد الاعتبار

بقلم: عبد الهادي الجميل

ص ٣٤

شؤون اقتصادية

الأزمة الاقتصادية تحميل الأعباء على الطبقات الكادحة.. و «الوسطى» تنهار

بقلم: حسن بدوي

ص ٢٦

الأطروحة ١١

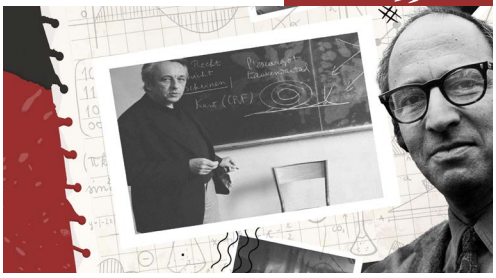

نظرية الثورة العلمية: عرض ونقد 1/2

ص ٤٠

داخل العدد

رأي «تقدُّم»

حكومة جديدة؟ ... أم تكرار لسابقاتها؟!

ص ٥

بيان مشترك

في اليوم العالمي لحرية الصحافة تحية إلى الصحفيين الأحرار

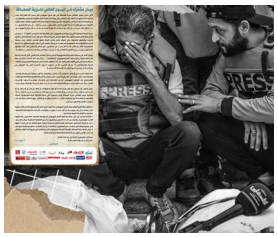

ص ١٨

وجوه وأحداث

إضراب سائقي سيارات الأجرة مارس 1938

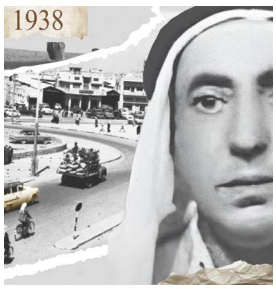

ص٤٢

كاريكاتير العدد

بريشة الفنان البرازيلي كارلوس لاتوف

حكومة جديدة؟ ... أم تكرار لسابقاتها؟!

مضى شهر على الانتخابات النيابية لمجلس الأمة الجديد، الذي لم يجتمع بعد بسبب تأجيل جلساته قبيل افتتاح دور انعقاده الأول، وذلك على نحو يتجاوز ما قررته المادة ١٠٦ من الدستور بشأن تأجيل جلسات المجلس خلال أدوار انعقاده... ما يدلّ على عمق الأزمة السياسية، التي تعانيها الدولة.

ووفق ما تم تداوله ونشره فقد تكررت اعتذارات المعتذرين عن عدم قبول التكليف برئاسة الحكومة الجديدة وتشكيلها، بحيث تم تكليف رئيس الديوان الأميري الشيخ أحمد العبد الله لرئاستها وتشكيلها... ومع أنه تجاوز المدة الدستورية المقررة لتشكيل الحكومات في بدايات الفصول التشريعية، إلّا أنّه لما يتضح بعد ما إذا كان التشكيل الحكومي المرتقب قد شارف على الانتهاء وسيتم الإعلان عنه بوقت كافٍ قبيل بدء جلسة افتتاح المجلس الجديد المؤجلة، أو أنه يواجه مصاعب واعتذارات قد تؤخر الإعلان عن التشكيل إلى ربع الساعة الأخير.

ومع أنّ رئيس مجلس الوزراء المكلّف وزير سابق في حكومات سبقى، إلّا أنه من الصعب التكهن بطبيعة التشكيل الوزاري ونوعية الوزراء وتوجهات برنامج عمل الحكومة وشكل العلاقة بين الحكومة الجديدة والمجلس الجديد.

الخشية، ولهذه الخشية ما يبررها، بأنّ التشكيل الوزاري المقبل سيكون تشكيلاً وزارياً تقليدياً لوزراء هم أقرب ما يكونون إلى كونهم موظفين كباراً، مع أنّ البلاد أحوج ما تكون إلى حكومة إصلاحية يشارك فيها رجال ونساء دولة من ذوي الرأي والقرار.

والمؤسف أنه التجارب السابقة ترجح أن يكون برنامج عمل الحكومة الجديدة برنامجاً إنشائياً مكرراً لما سبقه من برامج لا تتضمن أهدافاً ملموسة يمكن قياسها أو مرتبطة بجدول زمني، على الرغم من حاجة الكويت إلى برنامج عمل حكومي إصلاحي، بل هي ربما هي أشد حاجة إلى برنامج إنقاذي ينتشل البلاد مما آلت إليه من تردٍّ وانحدار جراء تحكّم المصالح الطبقية الضيقة للقوى المهيمنة على القرار ونتيجة الفساد السياسي والمالي والإداري وتدني كفاءة الإدارة السياسية للدولة.

والمؤشرات تشي بأنّ العلاقة بين الحكومة والمجلس مرشحة للاتجاه نحو الصدام، خصوصاً إذا جاء التشكيل الحكومي مخالفاً لنتائج الانتخابات النيابية، وإذا تجاوزت الحكومة القرار السابق بعدم التدخل في انتخابات رئاسة المجلس ومكتبه ولجانه.

والأهم من ذلك إذا جاء التشكيل الحكومي متوافقاً مع الميل المتزايد داخل مراكز القرار نحو التضييق على الحريات والعودة إلى نهج الملاحقات السياسية بغطاء قانوني للمعارضين، وكذلك إذا تبنّت الحكومة التوجهات النيوليبرالية في سياساتها الاقتصادية الاجتماعية بشأن الخصخصة وتقليص الدعوم وزيادة الرسوم على الخدمات.

ويمكن القول إنّه خلال الأيام العشرة المقبلة ستنكشف على نحو أوضح ملامح المشهد السياسي للبلاد خلال الفترة المقبلة، والمفتاح هو التشكيل الحكومي.

«هيئة التحرير»

حاورته: هلا عبدالله
نائب رئيس التحرير

حمدين صباحي: طوفان الأقصى أثبت إمكانية تحرير فلسطين وخلخل بنية الكيان الصهيوني

اتفاقيـة كامب ديفيد نهشت تاريخ مصر وقيمتها المعنويـة فـي أمتـها العربية

اليساريون والقوميون العرب شركاء في المقاومة

في خضم الموجات المتسارعة لتطبيع بعض الأنظمة العربية مع الكيان الصهيوني، والتي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية ومحوها من وجدان الشعوب العربية، جاء أبطال المقاومة الفلسطينية بعملية طوفان الأقصى، مسطّرين فيها أعلى مراتب الشجاعة والثبات في وجه عدوان همجي سافر ضد السكان المدنيين العزل في غزة. ما قبل السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ ليس كما بعده، فقد شهدت المنطقة تطورات إقليمية أثرت على الشارع العربي بصفة عامة، والشارع المصري بصفة خاصة، كون جمهورية مصر العربية تجاور قطاع غزة مسرح العمليات العسكرية الحالية، وأيضاً لكونها تشرف على معبر رفح، شريان الحياة الوحيد لسكان القطاع ومع تهديدات الكيان الصهيوني بشن هجومه البري على مدينة رفح والتي يسكنها حالياً أكثر من مليون نازح، نجد أن مصر هنا أمام تحديات كبيرة لمنع هذا الهجوم، الذي قد ينتج عنه نـزوح أعداد كبيرة جداً من سكان مدينة رفح الحدودية إلى الأراضي المصرية. هنا، يسعدنا في منصة «تقدُّم»، أن نحاور الأمين العام للمؤتمر القومي العربي، الناشط السياسي المصري الكبير، الأستاذ حمدين صباحي، ليحدثنا عن آخر الأحداث التي يشهدها عالمنا العربي، وعن دور قوى اليسار العربي والقومية العربية في ظل التطورات الراهنة في المنطقة.

كيف تقرأون عملية طوفان الأقصى البطولية التي قامت بها المقاومة الفلسطينية في السابع من أكتوبر العام الماضي ضمن السياق التاريخي لمقاومة العدو الصهيوني؟

إنَّ طوفان الأقصى في سياق صراعنا العربي-الصهيوني هو ذروة نضال طويل امتد لما يقارب القرن، وهو لحظة تحول كيفي بعد تراكم طويل في هذا الصراع بين الأمة والعدو الصهيوني. وتكمن أهمية طوفان الأقصى في أنه أثبت إمكانية تحرير فلسطين وخلخل بنية الكيان الصهيوني في الطريق إلى تحلله، وأثبت قدرة الشعب الفلسطيني ومقاومته على قتال شجاع ضارب في العمق، وصمود أسطوري قادر على أن يتحمل أكثر الأثمان كلفة بصبر وكبرياء؛ ثم أنه أظهر درجة التعاطف والتأييد الإنساني في بقاع واسعة من الأرض للحق الفلسطيني. طوفان الأقصى هو يوم الزلزلة للمشروع الصهيوني، لم تكن الزلزلة الأولى سبقها أيضاً ٦ أكتوبر، منذ نصف قرن، العام ١٩٧٣، ولكن زلزلة ٧ أكتوبر كانت أكثر تأثيراً على النظام الصهيوني، وأقول إنها تركت شروخاً عميقة في بنية المشروع الصهيوني يصعب جبرها، طوفان الأقصى زلزل الأساس الذي قام عليه المشروع الصهيوني، وهو ما أسميه عقد الأمان ما بين رعاة وقيادات المشروع الصهيوني وما بين المستجلبين من كافة أقطار الأرض من يهود العالم الذين أتوا إلى ما يصوره وهمهم أو عقيدتهم أنه أرض الميعاد، الشرط الرئيسي في هذا العقد هو الأمان تأتي إلى أرض الميعاد تحصل على حياة راغدة آمنة لا يمسك فيها نَصَبٌ ولا لغوب. طوفان الأقصى فسخ هذا العقد وهو أثر لا يمكن أن يزول مهما بلغت وحشية جيش الاحتلال التي نشهدها في غزة، لأنه خلخل هذه العلاقة أو فسخ هذا العقد، ومن آثاره العظيمة، أيضاً، أن وظيفة هذا المشروع الصهيوني، باعتباره قاعدة متقدمة للاستعمار العالمي مهمتها أن تفرض التبعية والتجزئة على الوطن العربي، وأن تبقيه في وضعية استلحاق في المراكز الغربية الاستعمارية، وهو ما تبلور في السنوات الأخيرة في مشروع شرق أوسطي تتولى فيه «إسرائيل» وكيلاً عن المركز الاستعماري الأميركي قيادة مشروع أمني سياسي للمنطقة، وكانت على وشك أن تقطف ثمرتها الكبرى بمشروع التطبيع مع بعض الدول العربية، جوهر هذا المشروع، لهذا النظام هو قيادة «إسرائيل» له باعتبارها الحامي أو عنصر الأمان، ولكن الضربة القاصمة التي وجهت لنظرية الأمن «الإسرائيلي» وعرّت أن هذا الجيش قابل أن يهزم على أيدي المقاومة، خلخلت هذه الصورة وطعنت، جدياً، في قدرة «إسرائيل» على القيام بهذا الدور أو أداء هذه الوظيفة حسب هذا التصور. ومن ثمَّ فقد أوقفت، إلى وقت غير قصير، مثل هذا المشروع، وأعتقد أن كل أطرافه، بما فيها العربية، أو بالذات الأطراف العربية، تعيد الحسابات الآن. بشكل عام أعتقد أن فصائل المقاومة وفي مقدمتها القسام، والصمود المبهر لنساء ورجال وأطفال غزة، قد وضع القضية الفلسطينية من جديد على الطريق الصحيح، وهو طريق تحرير فلسطين، بما يعنيه كل هذا من تطور في أوضاع المواجهة مع العدو الصهيوني لا يحتاج فقط إلى القتال بالمعنى العسكري المباشر، وإنما يحتاج إلى استحضار مجمل عناصر القوة في الطرف النقيض للمشروع الصهيوني، وهو الطرف العربي، المقاومة والشعب والعمق العربي والإنساني الذي تجلى في طوفان الأقصى باعتبار أن قضية فلسطين هي قضية حق تقرير مصير ومقاومة مشروعة للاحتلال، وأن المقاومة والشعب الفلسطيني هم حركة تحرر وطني ينبغي أن تنال ما دفعت ضريبته الباهظة طوال ثلاثة أرباع قرن، وخصوصاً في مئتي يوم من قتال وصمود عظيم في غزة.

ما التأثير الذي أحدثته العملية التاريخية على مسار القضية الفلسطينية وشعوب الأمة العربية والعالم، وبالتحديد ما تأثيرها على الشارع المصري الذي عبّر بمختلف الوسائل، رغم القيود المفروضة، عن موقفه الداعم للفلسطينيين وطالب بفتح معبر رفح لكسر الحصار عن غزة؟

إنَّ لطوفان الأقصى تأثيره الهائل على مستويات عديدة، أولاً لقد وضع قضية تحرير فلسطين على جدول أعمال، ليس فقط الشعب الفلسطيني وأمته العربية، وإنما أيضاً الضمير العالمي وأعطى جرعة ثقة هائلة للمقاومة وللشعب الفلسطيني في نفسه، وثقة هائلة من الأمة العربية في كل أقطارها وكل من يحب فلسطين، وأصحاب الضمائر في العالم، في قدرة هذا الشعب على أن ينهض بعبء تحرير أرضه. فقبل ٧ أكتوبر كانت الفصول المتعددة في الصراع الطويل، في مجملها، أقرب إلى الدفاع ضد توسع «إسرائيلي» مستمر بحكم البنية التوسعية العدوانية لهذا الكيان، أو استعادة لبعض ما حازه من أرض عربية في توسعه المحموم الدائم مثل حرب أكتوبر ٧٣، هذه المرة الأولى التي يكون فيها الاشتباك العسكري في أرض فلسطين التاريخية ٤٨ وبمبادرة فلسطينية من المقاومة، بمعنى أن طوفان الأقصى هو بداية حرب تحرير شعبية أو حرب تحرير لفلسطين المحتلة، دلالتها والبرهان عليها بالجغرافيا وبالأداء وبنمط الاشتباك، ومن تأثيره الثقة بالنفس التي لها، أيضاً، تأثيرها في ايقاظ الضمير العربي والوعي العربي، لأن الأمة العربية هي صاحبة هذه القضية ومع هذا فقد بقى لها ٤٠ عاماً، منذ أن وقع اتفاق كامب ديفيد وهي تعيش في حالة من المراوحة بين سلام مستحيل وحرب لا يمكن شنها بسبب توقيع السلطة في مصر على اتفاق كامب ديفيد وتبعها الأردن في وادي عربة ثم السلطة الفلسطينية في أوسلو قبل أن تأتي موجة التطبيع مع بعض الدول العربية مؤخراً. هذه الأمة نبتت فيها أجيال عبر أربعة عقود لم تعاين ولم تعاصر حروبنا في ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٧٣، والاحتلال الصهيوني لبيروت العاصمة العربية ومواجهات المقاومة اللبنانية. أي تمَّ مع طوفان الأقصى إعادة استحضار المعنى الحقيقي للصراع العربي – الصهيوني، إعادة رؤية الشعب الفلسطيني كصاحب حق، إعادة رؤية إسرائيل كعدو متوحش، إعادة الاعتبار لقيمة المقاومة وانكشاف عمق المشاعر الحقيقية لكل عربي التي هي بتأثير التاريخ والإرث معادية عداء محكماً لهذه الظاهرة الاستعمارية العنصرية الصهيونية.

أعتقد أنه من أعظم نتائج طوفان الأقصى أن الأمة العربية كسبت أجيالاً جديدة من أبنائها انتموا الآن بالوعي والقلب والمشاعر والحركة إلى قضيتهم الرئيسية قضية تحرير فلسطين، وهذا أمر لم يكن حاضراً بهذه الدرجة قبل طوفان الأقصى، ومن الظواهر التي تثير الإعجاب وتبعث على الطمأنينة أن حركة المقاطعة الواسعة في أقطار عربية عدة، بمشاهداتي الشخصية هنا في مصر، يقودها الأطفال والشباب ويحرصون عليها أكثر من أجيال سبقتهم، فأحفادي على سبيل المثال، مثل كثيرين وكثيرات من نفس السن، يتولون الإشراف على كل شيء يدخل إلى البيت من أي متجر لمراجعته والتأكد من أن هذه البضائع ليست موجودة في قوائم المقاطعة، هم الذين بادروا بأن يقاطعوا أكثر ما كانوا يشتهونه واعتادوا على استهلاكه من محلات المأكولات، أو من أنواع من المشروبات التي أدرجت في قوائم المقاطعة، وهذا أمر عظيم أن أجيالاً جديدة نكسبها الآن. ومن التأثيرات المبهرة، أيضاً، لطوفان الأقصى هذا الحضور الرائع لفلسطين في الضمير الإنساني في عواصم ومدن العالم في كل قاراته، بما فيها عقر دار الراعي الرسمي الإمبريالي الأميركي للكيان الصهيوني، ودول الغرب المتحالفة معه. الضمير الإنساني يصحو

باسم فلسطين وربما يعود الفضل هنا للصمود الأسطوري لشعب غزة، هذه القدرة على البذل والتضحية وتحمل الخسارة إيماناً بقضية لا شك أنها أذهلت العالم وأثارت احترامه وتعاطفه وأيقظت ضميره، ومن هنا شهدنا هذا الوقوف ضد الإبادة الجماعية وهذا الدور الذي لعبه المتظاهرون في كل أنحاء العالم، وهذه التحركات الجادة من دول مثل جنوب أفريقيا بتقديم الكيان الصهيوني للمحاكمة، ومن دول في أميركا اللاتينية لقطع علاقتها به، وفي دول أوروبية تطالب بالاعتراف بدولة فلسطين، هذا تأثير واسع وغير مسبوق في تاريخ صراعنا مع العدو الصهيوني، أن تكون فلسطين حاضرة كقضية إنسانية. وقد أقول إن كل الذين يعانون ظلماً على تنوع أسبابه في العالم يتعاطفون مع الشعب الفلسطيني، غزة الآن هي رمز لكل الذين يبحثون عن عدل مفقود أو يقاومون ضراوة الظلم أياً كانت قضيتهم. لقد أصبحت غزة رمزاً للمضطهدين وللمنكسرين وللمحاصرين من شعوب العالم الذين يبحثون عن العدل وحقهم في الحياة وفي الحرية، وهذا أثر آخر عظيم. وأيضاً لطوفان الأقصى أثره في الوطن العربي بأنه كشف الهوة الكبيرة ما بين الشعب بمشاعره العميقة مع فلسطين وبعض الأنظمة العربية المتخاذلة عن نصرة غزة وعن الانتصار لها وعن الوقوف معها وعن رفع الحصار عليها وعن إدخال حتى شربة ماء إليها. رغم أن القرار الوحيد ذا القيمة الذي اتخذته القمة العربية – الإسلامية كان فك الحصار عن غزة لكنها لم تتمكن من أن تدافع عن قرارها، هذا الفرق الهائل ما بين مشاعر الشعب العربي مع فلسطين وعجز أو تواطؤ بعض الأنظمة العربية عن نصرة فلسطين وإغاثة غزة هو أيضاً خلق مشاعر سيكون لها أثرها في المستقبل. والحق أن هذه الهوة التي تتعمق ما بين القاعدة والقمة ليست فقط في وطننا العربي، بل أيضاً في النظام الدولي كله، مشاعر مع فلسطين، ولكن المنظمة الدولية التي يفترض أن تدير شؤون الحرب والسلام والقرار الدولي، أي الأمم المتحدة، عاجزة عن اتخاذ أي موقف جاد يعبر عن مشاعر شعوب الأرض في مواجهة جريمة الإبادة الجماعية التي يرتكبها الكيان الصهيوني في غزة على مرأى العالم.

أما عن مصر فهناك تأثير مزدوج، هناك حضور عظيم، ليس بجديد، للشعور الشعبي الصلب القاطع ضد إسرائيل ومع فلسطين، لأن كامب ديفيد لم ينجح أبداً، رغم مرور ٤٠ عاماً من العمل الدؤوب الذي انفق عليه المليارات، لتغيير الوجدان العربي، لم ينجح في مصر ولا في أي قطر عربي، ولكن اتفاقية كامب ديفيد بعد ٤٠ عاماً لا زالت محاصرة كتوقيع رسمي على الاتفاق ولم تتمكن من دخول قلوب وعقول الشعب المصري، دخلت جيوب بعض الرأسماليين الذين تعاملوا مع الكيان الصهيوني، هذا الحضور الشعبي الطاغي تأييداً لغزة ولفلسطين في مصر وفي كل الوطن العربي لم يتمكن من التعبير عن نفسه بفعاليات شعبية تليق أو تقترب من هذه المشاعر، والسبب هو أن الحركة الشعبية في مصر منذ سنين عشر وحتى قبلها مقيدة ومحكومة باعتبارات أمنية تخشى من أن يتم الخلط ما بين تأييد غزة والإعراب عن الموقف من النظام بسبب قضايا الفقر والغلاء التي تواجهها مصر في أزمتها الاقتصادية العميقة منذ عشر سنوات، وربما هذا أدّى بأن الذين خرجوا ليقولوا فلسطين عربية قبض عليهم وبعضهم لا زال حتى اليوم، بعد ستة أشهر، يواجه السجن، وما حدث في مصر حدث في أقطار عربية أخرى، لكن الشعب المصري تاريخه مع غزة تحديداً، ومع كل فلسطين، تاريخ يرى بأن غزة بقدر ما هي فلسطينية هي مصرية ويشعر بمسؤولية، وهذه مسؤولية حقيقية وهو الآن يعجز عن أن يؤدي واجبه في نصرة غزة

«لمتابعة القراءة اضغط هنا»

بقلم: د. سمير دياب
المنسق العام للقاء اليساري العربي

إلى أين تتجه أزمة المنطقة بعد مأزق العدوان على غزة؟

حرب الإبادة الجماعية الصهيونية على غزة على قاب قوسين من دخول شهرها الثامن. والعداد يرفع من منسوب الشهداء والجرحى والمفقودين، ومن مستوى التدمير والتهجير وحشر الفلسطينيين العزل في «رفح»، والتلويح باجتياحها إمعاناً من قادة العدو الصهيوني المضي قدماً للخروج من عنق الزجاجة، وتحقيق إنتصار مفقود ما، بات صعب المنال.

في الواقع، لم يواجه الكيان الصهيوني منذ ٧٥ عاماً على احتلاله لفلسطين حرباً مماثلة. إنْ بالشكل والحجم والنوعية، أو بقوة صمود شعب محاصر وإصراره على التمسك بأرضه وهويته واحتضان مقاومته حتى الرمق الأخير. وكلما أمعن في ممارسة فاشيته ووحشيته، إزداد شعب غزة في المقابل صلابة واستبسالاً دفاعاً عن مقاومته وحقوقه لوقف الحرب العدوانية وفك الحصار وإدخال المساعدات الإنسانية، ومحاكمة قادة العدو على جرائم الإبادة الجماعية. من دون مناورات أميركية ملغومة لتطويق المقاومة الفلسطينية أو تقويض الانتصارات المحققة، بغرض فك عزلة الكيان الصهيوني، وحفظ ماء وجه جيش العدو الذي لا يقهر. وسقوط ورقة التوت عن أسطورة الوهم للحركة الصهيونية وللاستعمار منذ وعد بلفور وسايكس - بيكو إلى صفقة القرن.

الحرب العدوانية الإمبريالية - الصهيونية الشاملة على غزة، وإنْ كان هدفها تصفية القضية الفلسطينية، وإلغاء حقوق الشعب الفلسطيني، وتنفيذ عملية التجهير الكبرى. إلّا أنها تستهدف ترتيب خارطة المنطقة، واستكمال عمليات التطبيع مع الكيان الصهيوني. ثم التفرغ لمحاصرة ومعاقبة وتأديب قوى المقاومة والتحرر الوطني في المنطقة، تمهيداً لتنفيذ مشروع **«الخط الهندي»** وتأبيد السيطرة الإمبريالية الأميركية الاحادية على خطوط الإمداد والنقل والنفط والغاز إلخ... لقطع الطريق على مبادرة (الحزام والطريق) الصينية، وتسعير الحرب بين أوكرانيا وروسيا.

لكن حساب البيدر لم يتطابق مع حسابات الإمبريالي الأميركي والصهيوني، ولم تسعفهما تكنولوجيا الأدوات الحربية القاتلة، ولا كمية ووحشية المجازر النازية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، ولا تحشيد الأساطيل المنتشرة في البحر الأبيض المتوسط، ولا كل هذا التأييد الأطلسي، ولا مباركة الرجعية العربية للعدوان. بسبب أن المقاومة الوطنية الفلسطينية فرضت معادلتها في الميدان، وأن الفلسطينيين في غزة شكلوا المظلة والحاضنة للمقاومة، بحيث استطاع هذا التلاحم كسر النمط الأوسلوي (نسبة إلى أوسلو)، وغيَّر وجه الصراع الفلسطيني – الصهيوني، وعدَّل من مساره ومحدداته وأهدافه عن طريق خيار المقاومة، وجنباً إلى جنب مع قوى المقاومة والتحرر العربية والإقليمية والعالمية، وبمساندة ودعم شعوب

المنطقة والعالم أجمع. عملية طوفان الأقصى خلطت أوراق المنطقة برمتها، وغيرت حسابات ومعادلات غير متوقعة، وأدخلت أوزاناً ثقيلة دولية وإقليمية إلى ساحة الحرب مباشرة. بما فيها دخول إيران مباشرة على خط المواجهة ضد العدو الصهيوني من خلال الرد العسكري الحاسم ليل ١٣/١٤ نيسان الماضي، وفي رسالة واضحة بعدم التنازل عن حقها في الدفاع عن نفسها إثر استهداف العدو الصهيوني لقنصليتها في دمشق. الرد الإيراني بدوره شغل مراكز العالم، ورسم معادلة مختلفة للصراع في منطقة الشرق الأوسط، رغم تأكيد كل من أميركا وإيران بعدم تصعيد الحرب. لكن، يبقى الباب مفتوحاً للعصف الفكري وتحليل المؤشرات إلى أين؟ وماذا بعد؟ ولمروحة من الاحتمالات المفتوحة القادمة. وهي بالأساس تستند إلى **المحددات الاستراتيجية للإمبريالية الأميركية والمتغيرات الحاصلة، وأهمها:**

- الشراكة الإمبريالية التامة مع الكيان الصهيوني في العدوان على غزة.
- قوة التفرد للسيطرة على المنطقة ومقدراتها، ومحاربة أي قوة دولية وإقليمية تهدد مصالحها الحيوية الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط.
- حماية الكيان الصهيوني باعتباره قاعدة استعمارية متقدمة في المنطقة، وضمان تفوقه النوعي العسكري، واستكمال مسار التطبيع. والقضاء على قوى المقاومة والتحرر الوطني.

في المتغيرات:

- مأزق الكيان الصهيوني بعد عملية طوفان الأقصى، ومسارعة الإمبريالية الأميركية لدعمها وحمايتها، وتحشيد الدعم الأوروبي لإنقاذها.
- ضغط الانتخابات الأميركية المرتقبة في شهر تشرين الثاني- نوفمبر ٢٠٢٤، ومؤشراتها الانتخابية التي لا تصب في مصلحة بايدن وحزبه الديمقراطي. بسبب أن القضية الفلسطينية اخترقت الانتخابات الأميركية وأثرت على نسب التصويت.
- تعرية الصورة النمطية للإمبريالية الأميركية كحامية للديمقراطية وحقوق الإنسان. وإنكشاف زيف إدعاءاتها في الحرص على القيم والحضارة والقوانين الإنسانية.
- خشية الإدارة الأميركية الحالية من تعدد جبهات الحروب واستنزاف قدراتها، في ظل استمرارها في تسعير ودعم الحرب الأوكرانية – الروسية. وفي ظل دعم العدوان الصهيوني على غزة.
- تزايد التهديدات للملاحة في البحر الأحمر، بعد تصاعد عمليات اليمن ضد السفن التابعة للكيان الصهيوني، والتأثير الجدي على حركة التجارة الدولية.
- رغبة الإدارة الأميركية بحصر المواجهة في غزة، والخشية من التورط (فخ نتنياهو) في حرب إقليمية واسعة النطاق غير محسوبة.
- تنامي التفاف شعوب العالم الداعمة للقضية الفلسطينية، وإرتفاع وتيرة الاحتجاجات ضد العدوان الأميركي - الصهيوني على غزة. وما تشهده الإنتفاضة الطالبية في الجامعات الأميركية وإنتشارها في أوروبا وأوستراليا المساندة لنضال الشعب الفلسطيني والمطالبة بوقف الحرب والإبادة الجماعية في غزة، ومقاطعة الكيان الصهيوني، إلّا تأكيداً على أحقية القضية الفلسطينية، وكسر شماعة «معاداة السامية» والمشروع الاستيطاني العنصري الصهيوني.

في مؤشرات السيناريوهات المحتملة:

الأول: استمرار العدوان لفترة تمتد إلى ما بعد الانتخابات الأميركية، كونه يوفّر فرصة أمام العدو الصهيوني لتحقيق أهداف عدوانه على غزة بعد فشله الذريع في ذلك. ويفسح المجال لشد الخناق على إيران وإضعافها

«لمتابعة القراءة اضغط هنا»

بقلم: شيخة البهاويد
محامية وكاتبة كويتية

حول جدوى المقاومة أو لماذا نطرق جدار الخزان؟

لماذا لا يتقبل الشعب الفلسطيني الأمر الواقع؟ لماذا لا زال يقاتل ويدفع أثماناً باهظة من أرواح وممتلكات وحياة يومية صعبة؟ لو تقبل الفلسطيني فقدانه لأرضه وعاش «بسلام» إلى جانب جارته الجديدة «إسرائيل» لما وجدناه اليوم يحمل جثامين أطفاله، أو كما ادعت غولدا مائير «ليت الفلسطينيين يحبون أطفالهم بقدر ما يكرهوننا».

لطالما كانت قضية فلسطين حجة الديكتاتوريات لقمع الشعوب، أما آن لهذه القضية أن تنتهي لنعيش حياتنا كعرب دون شماعة أن لا صوت يعلو فوق صوت المعركة؟

كم مرة استمعتم لمثل هذه التساؤلات حول جدوى المقاومة واستمراريتها لعقود طويلة؟

كان طوفان الأقصى، منذ ٢٠٠ يوم، طوفاناً فكرياً وإنسانياً ووجدانياً طاف العالم بأكمله، ليعيد سؤال جدوى المقاومة إلى الواجهة مجدداً ويجيبه بأن علينا دائماً وأبداً أن نطرق جدار الخزان.

فهذا الطوفان الذي أحيا قضية يخطط لإماتتها منذ سنوات، نفض العالم لترى أجيال في الغرب من المتقوقعين على أنفسهم والذين تشغلهم الآلة الإعلامية بتوافه تلهيهم عن رؤية العالم الحقيقي، بأن هناك شراً محض يحدث تحت أنفك، موجة الوعي التي اجتاحت الجيل «زد» كما يسمى خاصة في أميركا موجة أعلى مما كان يتوقعه أي شخص، تعلم فيها المراهقون أن تعرض بلادهم لأعمال عنف من الخارج بسبب قرارات حكوماتهم، ووحدهم كمواطنين هم الضحايا، انتبه المواطن الأبيض بأنه غارق في ديونه السكنية وتأمينه الصحي الرديء وقروضه

التعليمية بينما تمول حكومته بالمليارات مجازر في قارة بعيدة من أموال الضرائب التي يدفعها. كشف هذا الطوفان بأن مظفر النواب لم يكن مخطئاً حين قال «إن بغايا السياسة أوسخ صنف وأوسخ منهم بغايا الصحافة»، حين شاهد العالم علناً كذب الإعلام الغربي، وتحوير الحقائق، والعنصرية البيضاء التي تباكت على الأوكرانيين ووصفت الفلسطينيين بأنهم إرهابيون وضحايا أنفسهم وأفعالهم، وصرح مراسلوها بصريح العبارة بأن الأوكرانيين بيض شقر يشبهوننا، وتأكدنا، كصحفيين، بأن مهنية الإعلام الغربي أكذوبة. أعادت المقاومة قراءة العالم، ومفاهيم من هو الإرهابي ومن هو المحتل ومسألة اجتثاث السكان الأصليين وكيف يتم استخدام اتهامات معاداة السامية على الطالعة والنازلة في قمع واضح لحرية الرأي، وكشف السياسات الشرسة للحكومات ونفاقها الدولي، والأهم في هذا كله كشف حقيقة الدولة الموعودة للصهاينة أنفسهم، وعد الكيان بأنه سيكون البلد الآمن ليهود العالم ولم يستطع حماية مواطنيه، وفجعوا بعدم قدرة جيشهم، أحد أقوى جيوش العالم، على مجابهة مجموعة تحمل أسلحة صنعت يدوياً يجرون بتريينغ اديداس دون حذاء. وحتى ديسمبر ٢٠٢٣ غادر الأراضي المحتلة ٣٧٠,٠٠٠ إسرائيلي، منهم ٢٣٠,٣٠٩ غادروا للهجرة وغير معروف نية عودتهم، وفي حين كانت الهجرة اليهودية إلى الأراضي المحتلة للاستيطان بمتوسط ٤٥٠٠ مهاجر شهرياً صارت بعد أحداث ٧ أكتوبر ٢٠٠٠ مهاجر فقط. وذكرت صحيفة «ذا ماركر» إحصائية بأن ٢٠٪ من الإسرائيليين مهتمين بشراء العقارات في أوروبا خاصة في البرتغال وقبرص واليونان، وبأن شركات العقارات تتلقى ما بين ٤ إلى ١٠ مكالمات يومياً من إسرائيليين مهتمين بشراء العقارات خارج الأراضي المحتلة هذه الهجرة العكسية، وانخفاض أعداد المهاجرين للأراضي المحتلة إلى النصف، لم تكن لتحدث لولا المقاومة، المقاومة التي كان لها أثر نفسي عميق على المحتلين، إذ بحسب الاحصائيات الإسرائيلية فحتى يناير ٢٠٢٤ هناك ٣٠٠,٠٠٠ إسرائيلي شخصوا كمرضى نفسيين، ليست الفكرة في ذلك عاطفية بأننا أرعبناهم، لكن لهذه المعلومة قيمة عسكرية، لها أثر بالغ على وجود الكيان بحد ذاته، فالقانون الإسرائيلي ينص على عدم تجنيد من يعانون من أمراض نفسية، وبهذه الأعداد الهائلة من المشخصين فقد خسر الكيان جزءاً كبيراً من جيشه الاحتياطي.

أضف إلى ذلك أن كل الانتهاكات الحقوقية التي تحدث بين الصهاينة أنفسهم كشفت بعد ٧ أكتوبر للعالم ولم تعد «إسرائيل» جنة الغرب في الشرق الأوسط، ولأول مرة تفشل البروبغندا الصهيونية، فقد عرف بأن النساء في الكيان يجلسون في المقاعد الخلفية في الباصات، والأثيوبيات اليهوديات يتم حقنهم قسراً لإصابتهم بالعقم لئلا يتكاثروا، وأن المجندات الإسرائيليات يتعرضن للاغتصاب بأعداد مهولة من المجندين، يحدث هذا رغم كل محاولات الإعلام الغربي والصهيوني تلميع صورة الكيان الإسرائيلي، فقد نسي هؤلاء أننا لسنا في الستينات وأن لمسة لوح صغير نحمله في أيدينا تكشف كل ما يحاولون تخبئته. ولإجابة سؤال جدوى المقاومة المستمرة كما قال الشهيد باسل الأعرج، فهي أن يرى العالم من تدهسهم البساطير العسكرية، وأن للضعيف صوتاً، وموت قضية كهذه هو موت تام لقيم العدالة والرحمة التي ينادي بها العالم، وتطبع التصالح مع كل عصابة في المستقبل تقرر أن تجتمع وتحمل سلاح حلفائها لتغتصب أي أرض تعجبها، فكما قال أمل دنقل «إن سهماً أتاني من الخلف سوف يجيئك من ألف خلف».

«لمتابعة القراءة اضغط هنا»

بقلم: علي سعيد إبراهيم

عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوداني.

الأوضاع في السودان
لا للحرب لا للتسوية القصاص العادل للشهداء

السودان بلد مترامي الأطراف متعدد الثقافات واللغات واللهجات، متعدد الأعراق والمعتقدات الدينية ومتعدد ألوان البشرة. يمتلك السودان مناخات وأجواء متعددة أراضي واسعة وخصبة ويمتلك ثروة مائية هائلة من مياه جوفية وامطار وأنهار موسمية ودائمة هذا إلى جانب ساحله الطويل على البحر الأحمر مما يجعله شديد القرب من منفذيه للتجارة العالمية في الشمال، قناة السويس وفي جنوبه، باب المندب.

يمتلك السودان تاريخاً مشعاً في القدم والعراقة قارع خلاله الآشوريين والفرس والرومان والعرب والأتراك حتى تم احتلاله وفق الاتفاقية الثنائية الانجليزية المصرية في عام ١٨٩٩ فصار السودان تحت الحكم الثنائي المصري - البريطاني. وعرف بعدها بالسودان الإنجليزي - المصري إشارة للتعبير عن حكم ثنائي The Condominium!!

نال السودان الاستقلال في الأول من يناير عام ١٩٥٦ كأول بلد أفريقي. بدأت في السودان أزمة وطنية منذ بواكير الاستقلال حينما أصرت الشرائح البرجوازية السودانية وشبه الإقطاع اللذان أسسهما الإنجليز بمنح الأراضي والامتيازات لزعماء العشائر والقبائل والطوائف الدينية وسهل لهم امتيازات التصدير والاستمرار فتشجعوا للسير بالبلاد على طريق التنمية الرأسمالية المشوهة لبلد كانت مجتمعاته تعيش علاقات ما قبل الرأسمالية ومقسم بين عدة ولاءات طائفية أهمها طائفتي الختمية والأنصار إلى جانب بعض الولاءات الأخرى

القبلية منها والدينية. استمرار حكومات ما بعد الاستقلال - مدنية كانت أو عسكرية - المشي على نهج الاكتفاء بالاستقلال السياسي دون استكماله بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية تسبب في تعميق الأزمة الوطنية وتمثل ذلك في بقاء البلاد في قاع التخلف الاقتصادي والاجتماعي وحرمان عموم الشعب من التعليم ومن العلاج ومن خدمات الكهرباء والمياه.. الخ في ظل هذه الأوضاع المزرية وبعد سنتين من إعلان الاستقلال فوجئت البلاد بأول انقلاب عسكري في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ بقيادة الفريق إبراهيم عبود القائد العام للقوات المسلحة متعللاً بالأزمة الاقتصادية وبالصراع السياسي الحاد بين الأحزاب السياسية وخاصة التشاكس بين حزبي الاتحاد الديمقراطي والأمة القومي ورغم ذلك نال الانقلاب مباركة زعيمي الطائفتين وبعض الجوار. وقف الشعب السوداني بجسارة يناضل طوال ست سنوات حتى انعقد له لواء النصر بإسقاط نظام عبود في ٢١ أكتوبر عام ١٩٦٤ كأول شعب في التاريخ يسقط نظاماً عسكرياً تقوده المؤسسة العسكرية سلمياً بالإضراب السياسي والعصيان المدني!؟

وفي ٢٥ مايو ١٩٦٩ قاد العقيد جعفر محمد نميري انقلاباً عسكرياً آخر استمر ستة عشر عاماً وأيضاً تم إسقاطه سلمياً بانتفاضة الشعب في أبريل ١٩٨٥.

ظلت موارد السودان الضخمة من الأراضي الزراعية الخصبة ووفرة المياه والمعادن بمختلف أصنافها من الحديد والنحاس حتى الذهب واليورانيوم والكثير غيرها من الخيرات مطمعاً دولياً من دول الإقليم إلى الدول الرأسمالية الكبرى ولكن صمود وعناد أهل البلاد وإصرارهم على عدم الخضوع ورفض التبعية ظل يشكل العائق أمام هذه الأطماع.

إنَّ تقاعس الحكومات الوطنية المتعاقبة وفشلها في استغلال الإمكانيات البشرية للبلاد وغنى مواردها لإحداث نهضة تنموية؛ أقعد بكثير من مناطق وأقاليم البلاد وحرمتها مما تستحقه من الخدمات مما قاد البلاد إلى شرك النزاعات حول الموارد وبالخصوص في المناطق والأقاليم المهملة والنائية عن مركز الحكومة، فكانت أولها الحرب في جنوب البلاد في عام ١٩٥٥ واتخذت طابعاً قومياً ونادى بعض قيادات الجنوب بالانفصال كان ذلك في أولها ودامت الحرب حتى توقيع اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ برعاية مجلس الكنائس العالمي، ثم استؤنفت الحرب في الجنوب للمرة الثالثة بقيادة د. جون قرنق دي مبيور في سبتمبر ١٩٨٣ بعد إعلان نميري تطبيق «الشريعة الإسلامية» خارقاً اتفاقية ١٩٧٢ وأصدر قوانين سبتمبر ١٩٨٣ سيئة السمعة، ارتكب نميري والإخوان المسلمون باسمها الفظائع والأهوال في حق شعب مسلم ومسالم!!

في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ تآمرت الجبهة القومية الإسلامية «الإخوان المسلمون» بزعامة الدكتور حسن عبد الله الترابي واستولت على الحكم بانقلاب عسكري بخيانة النظام الديمقراطي البرلماني المنتخب الذي كانت هي جزءاً منه وحولت الصراع من طابعه القومي ومطالبه الاقتصادية إلى حرب دينية مقدسة نادى فيها الإخوان بالجهاد كما يدعون في سبيل الله ونشر الإسلام وأسلمة المجتمع السوداني وسيق للحرب آلاف الشباب غير المدرب فراحوا ضحايا مطامع الرأسمالية الطفيلية الربوية المتأسلمة وعاش شعبنا ثلاثين عاماً كأسوأ ما يعيشه شعب يناضل في سبيل تحقيق تقدم بلاده.

ذاقت البلاد من الإسلاميين ألواناً ماحقة من نيران القهر والذل والإهانة بزعم تطبيق الشريعة الإسلامية التي فقدت مفهومها ومعناها وقيمها

«لمتابعة القراءة اضغط هنا»

بقلم: أنس القاضي
باحث يمني

عن ضرورة المصالحة الوطنية وبناء دولة لكل اليمنيين

تعاني بلادنا من حالة تدهور مخيفة منذ العام ٢٠١٥، ورغم أن جذور التدهور سابقة لذلك، إلّا أن الحرب بأبعادها المختلفة هي آلية التدمير الأبرز، والتي فجرت الاحتقانات والأزمات مرة واحدة، فبلغت المعاناة الاجتماعية في كل اليمن مستويات غير مسبوقة في تاريخ اليمن الموحد مر على الحرب وظروف التدهور ٩ سنوات، وهي فترة كافية لتحرق البلد وتدمر المجتمع، وهي أيضاً فترة أكثر من كافية لندرك ما يجري، ونعمل جميعاً على وقف مسار التدمير، ونشرع في عملية البناء، ونعالج الاختلالات الاستراتيجية التي تهدد الكيان اليمني ومستقبله في ظل التحولات الدولية الراهنة. منذ بداية الحرب في العام ٢٠١٥ حتى عامنا هذا ٢٠٢٤، هناك تغيرات دولية كبيرة، ونحن نعيش سنوات يتم فيها إعادة تشكيل النظام العالمي من جديد، ودول الإقليم من حولنا تسعى لأن تضمن مستقبلاً مشرقاً لشعوبها، وتكون جزءاً فاعلاً في بُنية النظام العالمي القادم، وعلينا في اليمن التفكير في هذا الأمر. مؤخراً وجد اليمن نفسه - ضمن تداعيات حرب غزة - جزءاً من الحرب، ويقوم بعمليات من البحر الأحمر إلى المحيط الهندي، هذا الأمر سوف يكون له تداعيات من القوى الغربية الرافضة للدور الذي يقوم به اليمن، ومن جهة أخرى فإن هذا الحضور اليمني في الإقليم عسكرياً واستثمار الموقع الجغرافي المميز لليمن، يتطلب، أن تكون الدولة اليمنية قادرة على الاستفادة منه سياسياً، ودعمه مؤسسياً واقتصادياً. إننا بحاجة فعلاً إلى بناء دولة يمنية قوية موحدة مستقرة، ولن تكون كذلك إلّا إذا كانت دولة وطنية ديمقراطية ودولة إنتاج ورعاية اجتماعية، تستمد قوتها من كل الشعب وتذهب خيراتها لكل الشعب، وآن أن نبني هذه الدولة، لنغلق ملفات سوداء من الصراعات الداخلية اليمنية من الحروب والتمردات والظلم والقهر والاقصاء والجوع والتشرد والتفكك التي تعود لما يقارب نصف قرن. التاريخ لا ينتظر أحداً، علينا أن نوجد هذه الفرصة وإلّا فسنتحول إلى دويلات متصارعة واليمن اليوم فعلاً مقسم إلى دويلات، ولكن لا يزال بالإمكان تفادي ذلك.

إنَّ المصالحة الوطنية، والعدالة الانتقالية، والعودة إلى التوافق، والشراكة الوطنية، مدخل حقيقي لإنقاذ اليمن من دوامة الحرب ومن مسار التدهور، وهذه المبادئ عادلة، تطبيقها لن يكون ضرراً إلّا على من يريد الاستحواذ والاستبداد.

إنَّ المصالحة الوطنية، هي مدخل حل الخلافات البينية ومعالجة الاختلالات الاستراتيجية، وهي مدخل للتطور، لكننا في واقع دولي صعب، والمصالحة الوطنية لا تعني التصالح مع التدخلات الأجنبية ولا تعني إلغاء المسؤولية الجنائية والاقتصادية من تعويض وإعادة الإعمار، فهذه القضايا ستظل، ويجب أن تحل سياسياً،

ضمن ملف السياسة الخارجية المتفق عليها الذي يُعلي مصالح اليمن أولاً.

ولا بد من التأكيد على ضرورة القوة المسلحة في الدفاع عن البلد وصون سيادته واعتبار ما لدى اليمن اليوم من سلاح استراتيجي مكتسب وطني لليمن كله، مع التأكيد أن صون السيادة الوطنية لا يتأتى بالسلاح وحده بل معه بالضرورة بناء مجتمع متماسك يصعب اختراقه والنفاذ إليه وتشغيله في خدمة سياسات الدول الأجنبية كما أن صون سيادة البلد، وحماية أمنه القومي، يكون بانتهاج سياسات خارجية، قائمة على المصلحة الوطنية والتوازن وتبادل المنافع مع مختلف دول العالم، وعلى الأخوة العربية والإسلامية والإفريقية بشكل أخص، مع التمسك بنهج معاداة الإمبريالية والصهيونية.

ثغرات التدخل الأجنبي

التدخل العسكري الأجنبي في العام ٢٠١٥، وما ارتبط به من معارك داخل حدود الجمهورية اليمنية وخارجها، والحصار الخارجي المتزامن معه، وانقطاع الطرق داخلياً، كان الضربة القاضية على حاضر اليمن ولا يزال بالإمكان إنقاذ مستقبله. ولم يأتِ التدخل العسكري الخارجي على اليمن، إلّا لأنها كانت مهيأة لذلك في لحظة وهن إثر مخلفات الماضي، كانت هناك ثغرات سهلت للأجانب النفاذ ولا زالت قائمة، وعلينا كيمنيين سدها بجدية حتى لا يتسرب اليمن من بين أيدينا، وهذه الثغرات هي:

-اختلال المعادلة السياسية الاجتماعية من عام ١٩٩٤.

-عدم وجود عملية انتقال سلمي للسلطة وديمقراطية حقيقية.

-عدم وجود مواطنة متساوية وتكافؤ فرص، ومؤسسة قضائية مستقلة ضامنة.

-عدم وجود برامج تنمية استراتيجية، قائمة على الإنتاج والعدالة، وتوازن المصالح بين مناطق اليمن المختلفة.

العوامل سابقة الذكر هي أبرز الثغرات وليست كلها، وقد ورثتها الجمهورية اليمنية الموحدة من مرحلة التشطير ولم تعالجها بعد الوحدة، بل تعمقت أكثر، هذه العوامل، جعلت الحياة الاجتماعية والسياسية قائمة على القهر والتسلط والحرمان والتفاوت الاجتماعي والتعصب المناطقي، وعدم قبول الآخر، وجعلت الحرب مهنة والخيانة فرصة عمل.

القضية الملحة

تتسم هذه الفترة من تاريخ بلادنا بالتشتت والتمزق، والترصد، والاحتراب في بعده الداخلي، في ظل الهدنة غير الرسمية، ونحن أمَس ما نكون إلى التوافق حول رؤية مشتركة تحدد السياسات والتوجهات الضرورية التي تمكن البلاد من معالجة مشاكلها الداخلية والخارجية، رؤية لكي ينفذها الجميع دون تردد ومماطلة، فعلى الجميع المشاركة في صنعها، كل الأطراف اليمنية المنضوية ضمن حكومة صنعاء، والمنضوية ضمن حكومة عدن، والأطراف غير المنضوية في الحكومتين.

«لمتابعة القراءة اضغط هنا»

بيان مشترك
الثالث من مايو اليوم العالمي لحرية الصحافة

دفاعاً عن حرية الصحافة ضد القمع والاستغلال والاحتلال وما يتعرض له العديد من الصحفيين من قتل، وخطف، واعتقال وتضييق عليهم، أصدرت مجموعة من وسائل الإعلام والمنصات الإعلامية ذات التوجه اليساري، البيان التالي:

تـأتي ذكرى اليوم العالمي لحرية الصحافة في ظل عدوان صهيوني نازي مجرم ضد قطاع غزة، ذهب ضحيته منذ السابع من أكتوبر العام الماضي إلى يومنا هذا عشرات آلاف الشهداء والجرحى والمفقودين، ودمر البنية التحتية للحياة في قطاع غزة، المدارس والمستشفيات ومحطات الكهرباء والماء، قصف مقرات الأونروا، دمر جميع مقومات الحياة لتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه.... ولكن غزة وشعبها ما زالوا صامدين في أرضهم، والمقاومة مستمرة ضد العدوان الصهيوني. مجزرة الإبادة الجماعية التي يرتكبها العدو الصهيوني في قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، بدعم من الإمبريالية الأميركية وحلفائها دعاة حقوق الإنسان وحرية الصحافة، في ظل صمت الأنظمة التي تتشدق بالحريات والحقوق الإنسانية، هي انتهاك فاضح واضح لشرعة حقوق الإنسان، كشفت مدى سيطرة الإمبريالية والمؤسسات الصهيونية على العديد من وسائل الإعلام التي تحاول تشويه الحقائق تحت ذريعة الموضوعية. فالعدو اغتال عمداً العديد من الصحفيين، في قطاع غزة وفي لبنان، أثناء قيامهم بتأدية واجبهم في التغطية الإعلامية، في محاولة مجرمة منه لترهيب الكلمة. ووصل الأمر، في سيطرة الإمبريالية والصهيونية أنه في وسائل التواصل الاجتماعي، التي أصبحت وسيلة من وسائل الإعلام يمنع كتابة «العدو الصهيوني، أو المقـاومة... حيث يتـم حذف

الحساب، فعن أي حرية صحافة وحرية رأي تروج القوى الإمبريالية. كل تلك الحقائق كشفت مدى ازدواجية المعايير وزيف شعارات الحرية والديمقراطية، وحق التعبير التي تدعيها الدول الداعمة للعدو الصهيوني والحامية له، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية.

كما كشفت الحرب في أوكرانيا ازدواجية المعايير والسيطرة الإمبريالية على وسائل الإعلام. وقمع الحريات تجلى مؤخراً في التضييق والتهديد الذي تتعرض له الحركة الطلابية المتضامنة مع الشعب الفلسطيني ضد العدوان الصهيوني، التي انطلقت في جامعات معظم الدول، الولايات المتحدة، استراليا، فرنسا، بريطانيا وغيرها العديد من الدول في شرق العالم وغربه.

وفي الحروب كل صحفي ينزل إلى ميدان الحدث أو ينقل الحقيقة إلى العالم يغتال أو يخطف، كما حصل مؤخراً في السودان والعديد من دول العالم لترهيب حرية الكلمة.

بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة نؤكد استمرارنا في رسالة الصحافة الحرة الموضوعية صحافة المقاومة، وكلمة الحق والحقيقة ضد الظلم والقمع والقتل. وبهذه المناسبة نطالب بتوحيد العمل والتعاون من أجل:

١- إطلاق حملة عالمية توثق جرائم العدو الصهيوني ضد الأبرياء في قطاع غزة وجميع الأراضي الفلسطينية لنشرها على جميع وسائل الإعلام، تكون نواتها وسائل الإعلام الوطنية والتقدمية واليسارية الوطنية العربية والعالمية.

٢- المبادرة للتحرك من أجل حملة لمحاكمة العدو الصهيوني لاستهدافه المتعمد للصحفيين، واستشهاد العديد منهم في غزة ولبنان، أثناء تأديتهم لواجبهم في التغطية الصحفية لجرائم العدو.

٣- رفع قضية الصحفيين المعتقلين والمختطفين وتسليط الضوء عليها للضغط من أجل إجراء تحقيق في جميع الجرائم التي ارتكبت بحق الصحفيين، والضغط من أجل إطلاق سراحهم وكشف مصيرهم.

٤- تبني قضية حرية الصحافة كقضية أساسية لجميع قوى التحرر والتقدم في جميع أنحاء العالم، والنضال من أجل قوانين تصون حرية الصحافة والكلمة قولاً وممارسة.

تحية إلى الصحفيين الأحرار في كل أنحاء العالم
تحية إلى شهداء الصحافة.

الثالث من مايو ٢٠٢٤

بيان مشترك في اليوم العالمي لحرية الصحافة

تأتي ذكرى اليوم العالمي لحرية الصحافة في ظل عدوان صهيوني نازي مجرم ضد قطاع غزة، ذهب ضحيته منذ السابع من أكتوبر العام الماضي إلى يومنا هذا عشرات آلاف الشهداء والجرحى والمفقودين، ودمر البنية التحتية للحياة في قطاع غزة، المدارس والمستشفيات ومحطات الكهرباء والماء، قصف مقرات الأنروا، دمر جميع مقومات الحياة لتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه.... ولكن غزة وشعبها ما زالوا صامدين في أرضهم، والمقاومة مستمرة ضد العدوان الصهيوني.

مجزرة الإبادة الجماعية التي يرتكبها العدو الصهيوني في قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، بدعم من الإمبريالية الأميركية وحلفائها دعاة حقوق الإنسان وحرية الصحافة، في ظل صمت الأنظمة التي تتشدق بالحريات والحقوق الإنسانية، هي انتهاك فاضح واضح لشرعة حقوق الإنسان، كشفت مدى سيطرة الإمبريالية والمؤسسات الصهيونية على العديد من وسائل الإعلام التي تحاول تشويه الحقائق تحت ذريعة الموضوعية. فالعدو اغتال عمداً العديد من الصحفيين، في قطاع غزة وفي لبنان، أثناء قيامهم بتأدية واجبهم في التغطية الإعلامية، في محاولة مجرمة منه لترهيب الكلمة.

ووصل الأمر، في سيطرة الإمبريالية والصهيونية أنه في وسائل التواصل الاجتماعي، التي أصبحت وسيلة من وسائل الإعلام يمنع كتابة "العدو الصهيوني، أو المقاومة..."، حيث يتم حذف الحساب، فعن أي حرية صحافة وحرية رأي تروج القوى الإمبريالية. كل تلك الحقائق كشفت مدى ازدواجية المعايير وزيف شعارات الحرية والديمقراطية، وحق التعبير التي تدعيها الدول الداعمة للعدو الصهيوني والحامية له، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية.

كما كشفت الحرب في أوكرانيا ازدواجية المعايير والسيطرة الإمبريالية على وسائل الإعلام. وقمع الحريات تجلى مؤخراً في التضييق والتهديد الذي تتعرض له الحركة الطلابية المتضامنة مع الشعب الفلسطيني ضد العدوان الصهيوني، التي انطلقت في جامعات معظم الدول، الولايات المتحدة، استراليا، فرنسا، بريطانيا وغيرها العديد من الدول في شرق العالم وغربه.

وفي الحروب كل صحفي ينزل إلى ميدان الحدث أو ينقل الحقيقة إلى العالم يغتال أو يخطف، أو كما حصل مؤخراً في السودان والعديد من دول العالم لترهيب حرية الكلمة. بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة نؤكد استمرارنا في رسالة الصحافة الحرة الموضوعية صحافة المقاومة، وكلمة الحق والحقيقة ضد الظلم والقمع والقتل. وبهذه المناسبة نطالب بتوحيد العمل والتعاون من أجل:

١-إطلاق حملة عالمية توثق جرائم العدو الصهيوني ضد الأبرياء في قطاع غزة وجميع الأراضي الفلسطينية لنشرها على جميع وسائل الإعلام، تكون نواتها وسائل الإعلام الوطنية والتقدمية واليسارية الوطنية العربية والعالمية.

٢-المبادرة للتحرك من أجل حملة لمحاكمة العدو الصهيوني لاستهدافه المتعمد للصحفيين، واستشهاد العديد منهم في غزة ولبنان، أثناء تأديتهم لواجبهم في التغطية الصحفية لجرائم العدو.

٣-رفع قضية الصحفيين المعتقلين والمختطفين وتسليط الضوء عليها للضغط من أجل إجراء تحقيق في جميع الجرائم التي ارتكبت بحق الصحفيين، والضغط من أجل إطلاق سراحهم وكشف مصيرهم.

٤-تبني قضية حرية الصحافة كقضية أساسية لجميع قوى التحرر والتقدم في جميع أنحاء العالم، والنضال من أجل قوانين تصون حرية الصحافة والكلمة قولاً وممارسة.

تحية إلى الصحفيين الأحرار في كل أنحاء العالم

تحية إلى شهداء الصحافة.

٣ مايو ٢٠٢٤

الموقعون

تقدُّم
TAQADOOM

الأول من مايو

MAY 1ST

INTERNATIONAL WORKERS' DAY

بقلم: أحمد الديين
مستشار التحرير

السياق التاريخي لتشكّل الطبقة العاملة في الكويت

برزت الطبقة العاملة في الكويت إلى الوجود في أربعينيات القرن العشرين بعد اكتشاف النفط وبدء عملية إنتاجه وتصديره وتأسيس مرافق الصناعة النفطية، وما تبع ذلك من توسيع لأنشطة التجارة والمقاولات، إلى اضمحلال ثم تلاشي الاقتصاد ما قبل الرأسمالي ومناشطه التقليدية بدءاً من الغوص على اللؤلؤ وتجارته، خصوصاً بعد نجاح اليابان في زراعة اللؤلؤ؛ مروراً بالملاحة البحرية بعد انتشار السفن البخارية الضخمة، بالتزامن مع نزوح واسع لسكان البادية إلى المدينة وأطرافها للعمل في شركة النفط، ما نجم عنه اضمحلال الرعي وتجارة «المسابلة» (التجارة مع البادية اعتماداً على الثقة وتأجيل السداد إلى موسم الربيع)، وبذلك تقلّصت ثم تلاشت علاقات الإنتاج الاجتماعية ذات الطبيعة شبه الإقطاعية المرتبطة بالنمط الإنتاجي التقليدي السابق، حيث لم يستمر «الاقتصاد المختلط» سوى فترة قصيرة من الوقت، فيما تسارع التحوّل نحو علاقات إنتاج رأسمالية حديثة في إطار التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، وخلال تلك الفترة اتسع نطاق الهجرة من دول الجوار إلى الكويت بحثاً عن العمل في القطاع النفطي الجديد وفي أجهزة الدولة الناشئة وفي القطاع الخاص المتنامي... وكان ذلك هو السياق التاريخي الذي تشكّلت في إطاره الطبقة العاملة في الكويت.

الإضرابات العمالية الأولى:

وفي ذلك السياق التاريخي ذاته، وخلال النصف الثاني من الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، بدأت تتشكّل ملامح الوعي الطبقي الجنيني للطبقة العاملة وتحديداً الوعي النقابي العفوي عبر سلسلة من الإضرابات العمالية، ومحاولة تشكيل تكوينات نقابية عمالية، وذلك عندما حاولت مجموعة من عمال النفط تأسيس نقابة عمالية في ١٩٤٦ ولكنها لم تتمكن من انجاز مهمتها بسبب تخوف العمال من التسريح والطرد من العمل، ثم أسس عمال النفط «جمعية العمال» ذات الطبيعة التعاونية، وكانت تلك بدايات تكون بوادر الوعي العفوي لدى الطبقة العاملة الفتية بالرغم من كل الظروف القاسية التي كان يجري فيها النضال، حيث يُحظر وجود النقابات، وتنعدم الحدود الدنيا من الحريات العامة، إلا أن ذلك كله لم يمنع العمال الكويتيين من النضال لتحقيق مطالبهم المشروعة. ومن أبرز الإضرابات العمالية، التي شهدتها تلك الفترة إضراب عمال النفط في عام ١٩٤٨ الذي شارك فيه نحو ستة آلاف عامل معظمهم من عمال الحفر الذين يتسم عملهم بالمشقة، إذ تجمهروا وأعلنوا الإضراب عن العمل للمطالبة بتحسين ظروف العمل والسكن، ولتزويدهم بمياه الشرب النظيفة، وتنظيم الخدمات الطبية وتحسين النقليات، واستمر الإضراب قرابة أحد عشر

يوماً رغم التهديد والوعيد اللذين أطلقهما بعض أركان السلطة، وعندما لم يفلح التهديد والوعيد في فك الإضراب جرت مفاوضة العمال ووعِدوا بتلبية مطالبهم التي تحقق بالفعل جزء طفيف منها. وفي عام ١٩٥٠ أعلن عمال النفط الإضراب من جديد بعد أن نفد صبرهم في انتظار تنفيذ الوعد، وظلت مطالب المضربين كما هي مع إضافة مطلبي زيادة الأجور وتصفية التمييز بين العاملين. وشهدت الكويت في فبراير «شباط» ١٩٥٢ إضراباً ثالثاً لعمال النفط استمر ثلاثة أيام، وبالمطالب ذاتها، وقد كان ذلك الإضراب أفضل تنظيماً من سابقيه، وبرز من قادته المناضل العمالي عاشور عيسى عاشور، الذي فُصِل من العمل واعتقل ومعه زميله محمد السقاف، وقد برز إلى جانبهما قادة آخرون من بينهم: فهد عطية، مسعود السعد، خالد صالح الرومي، خليفة فهد عبد الكريم، صالح جاسم الجيران، سعد الفارس، مجبل السعران، خلف العتيبي، صالح موسى، وأحمد عبد الله المضيان. وقد تحقق بفضل تضافر العمال ووحدتهم ونضالهم عدد من المطالب العمالية التي رفعها المضربون. وشهدت الكويت لاحقاً تطوراً في نضال الطبقة العاملة من أجل تنظيم نفسها في نقابات، رغم الحظر المفروض على تشكيلها، ففي مستهل عام ١٩٥٣ شكّل عمال النفط مجلساً تأسيسياً لوضع المطالب العمالية ورفعها للحكومة وشركة النفط، كما ساهم وفد عن عمال النفط الكويتيين لأول مرة في أعمال المؤتمر العالمي الثالث للنقابات... وهكذا، برزت إلى الوجود الطبقة العاملة في الكويت رغم كونها حديثة النشوء، ورغم كونها منقسمة إقليمياً وقومياً إلى عمال كويتيين وغير كويتيين، وإلى عرب وغير عرب.. كما أن نضالها استلزم إيجاد حركتها النقابية التي تدافع عن مصالحها، فكان تشكيل (المركز الثقافي العمالي) كصيغة شرعية لما يشبه العمل النقابي في الخمسينيات.

ويلاحظ أنه في فترة مبكرة بدأت تتشكل بعض المجموعات اليسارية، وأبرزها «العصبة الديمقراطية الكويتية» في العام ١٩٥٤، التي قمعت بشدة وجرت تصفية وجودها في ١٩٥٩.

تأسيس الحركة النقابية العمالية الكويتية وانطلاقتها:

بعد نيل الكويت استقلالها في العام ١٩٦١ وإقرار دستور للبلاد حازت الطبقة العاملة على حقها في التنظيم النقابي في عام ١٩٦٤ عبر تشريع قانون العمل رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٤، الذي أسهمت المعارضة الوطنية في مجلس الأمة آنذاك في إقراره. لقد كان تأسيس الحركة النقابية العمالية في أواسط الستينيات من القرن العشرين نقلة نوعية تاريخية في الوعي الذاتي للطبقة العاملة الكويتية وحاجتها إلى وجود تنظيمات نقابية تنظم صفوفها وتدافع عن مصالحها وتطالب بحقوقها، والملاحظ أنه خلال بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين ومنتصفه فقد اتسع حجم الطبقة العاملة، حيث تشير الإحصاءات الرسمية التي تعود إلى العام ١٩٧٥ إلى أنّ قوة العمل في الكويت التي كانت تضم ٣٠٠ ألف عامل يوجد بينهم ٩٠ ألفاً من الكويتيين، فيما كان الفلسطينيون يشكلون ٤٧ ألفاً، وكان هؤلاء مندمجين أكثر من أي جالية أخرى مقيمة في الكويت بالحياة العامة الاجتماعية والسياسية، ويليهم في العدد العمال من الجنسيات الأخرى. كما شهدت أواسط السبعينيات من القرن العشرين تزايداً ملحوظاً في أعداد العمالة الكويتية في الشركات النفطية بعد اتفاقية المشاركة وكذلك بعد الامتلاك الوطني لشركات النفط الأجنبية الذي بدأ في العام ١٩٧٥.

كما شهد النصف الأول من السبعينيات تنامياً ملحوظاً للحركة الإضرابية المطلبية العمالية (أبرزها إضراب عمال شركة الأمينويل النفطية ١٩٧٣، إضراب عمال الموانئ في مايو «أيار» ١٩٧٣ إضراب العاملين في البنوك يونيو «حزيران»

العاملة وحركتها النقابية العمالية على المستوى الوطني وخصوصاً في الحركة الشعبية الوطنية الرافضة لاتفاقية المشاركة النفطية المجحفة بحق الكويت والمطالبة بتأميم شركات النفط الأجنبية (الندوة الجماهيرية التي نظمها الاتحاد العام لعمال الكويت في ١١ مارس «آذار» ١٩٧٤، ومبادرته إلى عقد اجتماع لجمعيات النفع العام والهيئات الشعبية لإعلان موقف موحد في هذا الاتجاه عبر بيانه الصادر في ذلك اليوم).

تأسيس «حزب اتحاد الشعب» حزب الطبقة العاملة:

ساهم تشكّل الطبقة العاملة في الكويت واتساع حجمها؛ وتنامي وعيها الطبقي العفوي وتطور حركتها النقابية العمالية؛ وبروز دورها الوطني في المجتمع خلال أواسط سبعينيات القرن العشرين، في تبلور المقدمات الاجتماعية الموضوعية الضرورية لوجود الحزب السياسي المستقل للطبقة العاملة والفئات الشعبية.

وجرى في العام ١٩٧٥ تأسيس حزب الطبقة العاملة، حزب اتحاد الشعب في الكويت، واتسع نفوذ الحزب والعناصر اليسارية التقدمية في الحركة النقابية العمالية، حيث أصدر الاتحاد العام لعمال الكويت مجلة «العامل» التي لعبت دوراً توعوياً وتعبوياً نضالياً، كما تأسس «معهد الثقافة العمالية»، الذي أقام العديد من الدورات والمحاضرات النقابية التي رفعت من الوعي النقابي والنضالي للعمال، وكذلك فقد تأسست «لجنة المرأة العاملة»... وكانت السلطة في الكويت تحسب حساباً للحركة النقابية العمالية... هذا ناهيك عن الدور البارز والفعال للاتحاد العام لعمال الكويت في تلك الفترة في «الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب»، حيث تولى المرحوم ناصر الفرج رئاسة الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في الفترة بين ١٩٧٧ و١٩٧٩، هذا إلى جانب مشاركة الاتحاد العام لعمال الكويت الفعالة في «الاتحاد العالمي للنقابات»، حيث كان يُعد من بين أنشط الحركات النقابية العمالية في البلدان العربية، وكان الاتحاد العام ونقاباته يضم ما يزيد عن السبعين ألف عامل، وهو عدد كبير في مجتمع صغير كالكويت.

وقد لعبت الحركة النقابية في الكويت أدواراً مطلبية عمالية حققت من خلالها مطالب هامة للعمال، وخاض العمال تحت الراية التقدمية إضرابات عمالية ناجحة ذات محتوى طبقي واضح، كما لعبت الحركة النقابية العمالية في الكويت أدواراً وطنية مشهودة وبارزة، منها أنها كانت أول مَنْ رفض الانقلاب الأول على الدستور عام ١٩٧٦، عندما تم حل مجلس الأمة حلاً غير دستوري وجرى تعليق العمل بمواد الدستور، كما كان الاتحاد العام لعمال الكويت في طليعة مؤسسات المجتمع المدني التي أصدرت بياناً لرفض الإجراءات الحكومية، بل أن الأشخاص الوحيدين الذين تم اعتقالهم لتوزيعهم هذا البيان كانوا من النقابيين العمال التقدميين.

بقلم: د. عروب المصري
عضو هيئة رئاسة حزب الإرادة الشعبية ورئيسة تحرير جريدة قاسيون/ سورية

لا حل اقتصادياً للكارثة الاقتصادية - الاجتماعية في سورية!

عادةً ما يتم تقييم الوضع الاقتصادي- الاجتماعي في بلدٍ من البلدان، بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكبرى. رغم ذلك، فإنّ المؤشرات الرقمية - على تعددها وتنوعها- لا تكفي وحدها، ورغم فداحتها ومأساويتها في الحالة السورية، لتكوين صورة متكاملة عن اقتصاد يرزح تحت وطأة أزمة سياسية متكاملة الأركان.

المؤشرات الرقمية التي سنعرض لها هي التالية:

أولاً: رقـم النـمو،
ثانياً: توزيع الدخل الوطني (أجور- أرباح)،
ثالثاً: العلاقة بين الحد الأدنى للأجور والحد الأدنى لمستوى المعيشة،
رابعاً: معدل البطالة،
خامساً: نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية،
سادساً: الفاقد الضريبي.

أولاً: رقم النمو منذ عام ٢٠١١ وحتى اللحظة، ووفقاً لوسطي الإحصاءات المختلفة، المحلية والدولية، فإنّ معدل النمو الاقتصادي في سورية بقي دون ٤٪ سنوياً، ناهيك عن أنّه بقي سالباً طوال ٦ سنوات من ٢٠١٢-٢٠١٧، حيث بلغ قرابة سالب ٢٦٪ عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣. وبالإجمالي فقد كان الرقم الرسمي للناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١١ هو بحدود ٦٠ مليار دولار، في حين لم يتجاوز ١٠ مليار دولار عام ٢٠٢٣ وفقاً لمختلف التقديرات.

ثانياً: توزيع الدخل الوطني (أجور-أرباح)

وفقاً لحسابات «قاسيون»، ولحسابات محلية مختلفة، فإنّ كتلة الأجور من الدخل الوطني تتراوح بين ١٠-١٥٪ بمقابل ٨٥-٩٠٪ لصالح الأرباح؛ وهو رقمٌ يعبر عن حجم التفاوت الهائل ضمن المجتمع السوري الذي تعيش فيه قلة قليلة من الأغنياء في أوضاعٍ ممتازة، بينما تعيش الغالبية العظمى من السوريين تحت خط الفقر. وهو في الوقت نفسه رقمٌ يعبر عن الطريقة التي يدار بها الاقتصاد السوري؛ أي لمصلحة من يدار. وفوق ذلك، فهو رقمٌ يتجاوز في عدم عدالته حتى أكثر الدول في العالم رأسمالية التي تتراوح حصة الأجور فيها من الدخل الوطني بين ٣٠-٤٠٪.

ثالثاً: العلاقة بين الحد الأدنى للأجور والحد الأدنى لمستوى المعيشة

يوضح الرسم البياني التالي العلاقة بين الحد الأدنى للأجور الرسمية، وكلاً من وسطي تكاليف المعيشة، والحد الأدنى لتكاليف المعيشة، لأسرة سورية من ٥ أشخاص، منذ العام ٢٠١٤ وحتى مطلع العام ٢٠٢٤.

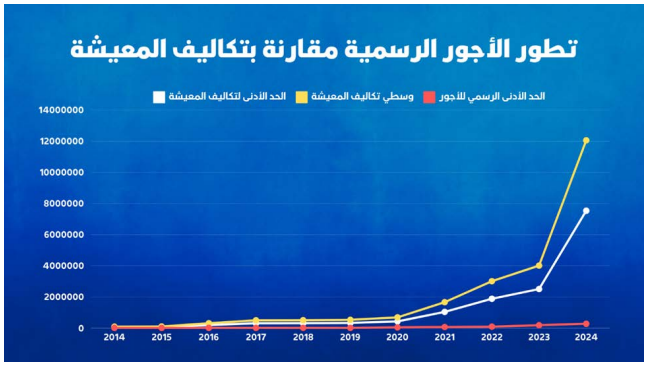

يظهر من الرسم أنّ سرعة ارتفاع الأجور الرسمية، هي سرعة بطيئة جداً مقارنة بارتفاع الأسعار؛ إلى ذلك الحد الذي لا تستطيع اليوم أسرة سورية من خمسة أشخاص ضمنهم معيلان، أن تؤمن (عبر الأجور) أكثر من ٥٪ فقط من التكاليف الأساسية للمعيشة.

رابعاً: معدل البطالة

توجد عدة نماذج رياضية لاحتساب معدل البطالة، ويصبح الأمر أكثر صعوبةً بغياب آليات الإحصاء الشامل. لكنّ أحد هذه النماذج هو الاستناد إلى نسبة المشمولين بالتأمينات الاجتماعية، والتي بلغت عام ٢٠٢٢، ٣٩٪، ما يعني أنّ معدل البطالة الرسمي في سورية يفوق ٦٠٪ وفقاً للباحثة د. رشا سيروب.

خامساً: نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية

كتلة الأجور في اقتصادٍ ما، لا تحسب فقط بجمع الأجور المباشرة، بل يضاف إليها الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية، والذي يفترض به أن يعوّض عن تدني الأجور مقارنة بالأسعار. في الحالة السورية، وعام ٢٠٢٢، بلغ نصيب الفرد السنوي من الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية ٢١٥٠٠٠ ليرة سورية (حوالي ١٤,٥ دولار سنوياً!)

سادساً: الفاقد الضريبي

إذا قارنا طريقة تعامل الدولة مع أصحاب الأجور، التي تتجلى في كتلة الأجور وكتلة الإنفاق الاجتماعي، مع طريقة تعاملها مع أصحاب الأرباح، إذاً لتبين لنا انحيازها الكامل لهؤلاء الأخيرين.

«لمتابعة القراءة اضغط هنا»

بقلم: حسن بدوي

عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري.

الأزمة الاقتصادية
تحميل الأعباء على الطبقات الكادحة.. و(الوسطى) تنهار

تتزايد ضغوط أعباء المعيشة على الطبقات الكادحة في مصر طوال السنوات الثماني الماضية بشكل غير مسبوق، خاصة على الغالبية العظمى من العاملين بأجر، وأصحاب المعاشات، والعمالة غير المنتظمة، والفئات المهمشة، كما تنهار أوضاع شرائح متزايدة من الطبقة الوسطى، وذلك بسبب تحميل تلك الطبقات والفئات أعباء الأزمة الاقتصادية الخانقة الناتجة عن سياسات اقتصادية تتجسد أهم خطوطها، كما ورد في المقالين السابقين، في زيادة الأنشطة العقارية والإنشائية والخدمية مع تقلص الأنشطة الإنتاجية، وتزايد الاعتماد على الخارج (الاستيراد) لسد الاحتياجات المحلية الاستثمارية أو الاستهلاكية.

وقد أدت هذه السياسة إلى الوقوع في مصيدة الديون التي قفزت بشكل غير مسبوق من ٤٠ مليار دولار عام ٢٠١٤ إلى نحو ١٨٠ مليار دولار حالياً، ناهيك عن الديون المحلية التي تجاوزت ٥ تريليونات جنيه، ثلثها، تقريباً، أموال المعاشات التي تستولي عليها وزارة المالية منذ عام ٢٠٠٨، لسد العجز الدائم في الموازنة، بينما يعاني أكثر من ١٠ ملايين من المنتفعين بالمعاشات من هزال المبالغ التي يتقاضونها، مقارنة بالغلاء الفاحش في أسعار السلع والخدمات الصحية والسكن والمواصلات.

وقد أسفرت نفس السياسات عن تزايد معدلات البطالة الكلية أو الجزئية، وقفزات غير مسبوقة في أسعار كافة السلع والخدمات، يضاعف من

أثرها التحرير الكامل للأسواق بلا أية ضوابط أو رقابة، والممارسات الاحتكارية لكبار التجار والمستوردين، وشيوع الفساد، إلى جانب التوسع في الضرائب غير المباشرة والرسوم على كافة المعاملات الحكومية، وزيادة قيمتها، وبالتالي اتساع دائرة الفقر لتشمل غالبية السكان، رغم تزايد الثروات وتركزها في يد قلة ضئيلة من الأثرياء.

تزايد الفقر

في عام ٢٠١٩ أعلن البنك الدولي أن ٦٠٪ من السكان في مصر فقراء، وفق محدداته التي تعتبر الفقير كل فرد يقل دخله اليومي عن ٣,٢ دولار (٥١,٢ جنيهاً يومياً، أو ١٥٣٦ جنيهاً شهرياً).. كان ذلك قبل أن تنخفض بشدة قيمة العملة المحلية وتلتهب الأسعار طوال السنوات الخمس الماضية.

وبحساب سعر الدولار اليوم بعد سلسلة التعويمات المتتالية للجنيه، يعتبر فقيراً وفق حسابات البنك الدولي من يقل دخله اليومي عن ١٦٠ جنيها، أي ٤٨٠٠ جنيهاً شهرياً، وهذا يعني أن الأغلبية الساحقة من عمال القطاع الخاص (٨ ملايين عامل) هم فقراء لأن أجورهم تتراوح بين ٢٠٠٠ و٤٠٠٠ جنيه، كما أن العمالة غير المنتظمة (نحو ١٤ مليون عامل) وهي عمالة منتشرة ليس فقط في القطاع الخاص الصغير ومتناهي الصغر ولكن حتى في الجهات الحكومية والمحليات وشركات قطاع الأعمال الكبرى، وكل هؤلاء العمال يتقاضون أقل من هذا الحد، هم فقراء أيضاً، إضافة إلى أغلبية أصحاب المعاشات والمنتفعين بالتأمينات الاجتماعية (أكثر من ١٠ ملايين) هم فقراء. وبإضافة من يعوله هؤلاء من زوجات وأطفال، إلى جانب الباعة الجائلين والمتسولين وغيرهم من الفئات المهمشة فإن العدد يتجاوز ستين مليوناً بكثير.

ورغم الإعلان عن زيادة الحد الأدنى للأجور في مارس ٢٠٢٤ إلى ٦٠٠٠ جنيه شهرياً، إلّا أنه لا يطبق إلّا على شريحة محدودة من العاملين بالحكومة الذين يقل أجرهم عن هذا الحد، ولا يطبق في القطاع الخاص والعمالة غير المنتظمة، ولا قطاع الأعمال العام. كما أن القيمة الشرائية للأجور تنخفض باستمرار بسبب التعويم المتتالي للعملة، فقد انهارت قيمة العملة المحلية بعد التعويم الذي تم الشهر الماضي، ليصل الدولار إلى أكثر من ٥٠ جنيهاً مقابل ٧ جنيهات قبل التعويم الأول الذي تم نهاية عام ٢٠١٦ ليقفز الدولار إلى ٢٠ جنيهاً، ثم يرتفع إلى ٣٠ جنيهاً بعد التعويم الثاني عام ٢٠٢٣. وذلك بالتزامن مع انفلات أسعار السلع والخدمات بسبب عدم ضبط الأسواق وانسحاب الدولة من الرقابة على أسعار السلع وجودتها، والتزامها أمام صندوق النقد الدولي بإلغاء دعم الفقراء والرفع المتتالي لأسعار المحروقات والكهرباء والمياه.

هاوية البطالة تتسع:

منذ بدأت سياسة الحرية المطلقة للسوق والاقتصاد الرأسمالي عام ١٩٧٤، والتي تم تنفيذها على مراحل وبأساليب متنوعة، فقد أصبحت البطالة ظاهرة ملازمة لتلك السياسة، ومتزايدة باستمرار، رغم أن الأرقام الحكومية طوال الخمسين عاماً تشير إلى أن معدل البطالة يدور حول ١٣٪ من إجمالي القوى العاملة، أي ما بين ٣ و٣,٥ ملايين عاطل، لا يزيدون ولا ينقصون، غير أن تلك الأرقام الرسمية لا تأخذ في اعتبارها العديد من مصادر البطالة غير المنظورة وغير المسجلة.

«لمتابعة القراءة اضغط هنا»

بقلم: د. نضال الشرتوني
دكتور مهندس طاقة، أستاذ جامعي

الشراكة بين القطاعين العام والخاص Public-Private Partnership PPP مسرحية في عدة فصول

مقدمة:

إنَّ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص التي تعرف بـ Public-Private Partnership PPP، تتم ممارستها بتسليم خدمات المياه والكهرباء والنفايات والصحة والتعليم والمواصلات وغيرها من حقوق الناس إلى الشركات الخاصة التي لا تبغي سوى الربح، وذلك بحجة أن القطاع العام لا يجيد الإدارة وأنه بيروقراطي وغير مبدع.

الفصل الأول - نماذج للبيع تخطاها الزمن:

تشكل هذه الشراكة النموذج الخلّاق في منهجية السلطة في لبنان، ويختصرها القيمون بتنفيذ مقررات مؤتمر «سيدر» وشروطه. والغريب بالأمر أن أكثر المتحمسين لهذه الشروط هي الدولة الفرنسية على الرغم من أن فرنسا نفسها قد شهدت ردة عن هذا النموذج، ففي عام ٢٠١٨، استضافت باريس وفدين أجنبيين سوقت فيها لنموذجين متناقضين لإدارة شؤون القطاع العام.

النموذج الأول: « الشراكة بين القطاعين العام والخاص»:

في مؤتمر «سيدر» ٢٠١٨، باعت فرنسا لوفد لبناني نموذجاً كارثياً اختبر في العديد من المدن الفرنسية التي عانت منه وعدلت عنه، لكنها سوقت له ضمن ما أطلقت عليه اسم « مشاريع إنقاذية»، بشروط أملتها على المسؤولين اللبنانيين أقنعتهم فيها بسهولة أن ما تعرضه هو الحل الوحيد في ظل أزمة لبنان وعجزه.

النموذج الثاني: «فسخ الشراكة بين القطاعين العام والخاص»:

في زيارة لوفد ياباني مؤلف من وزراء في الحكومة اليابانية قام بها إلى فرنسا للاطلاع على التجربة الفرنسية الناجحة في السنوات العشر الأخيرة، أبدت فرنسا اعتزازها بتجربتها الناجحة حول «فسخ الشراكة بين القطاعين العام والخاص» واسترداد القطاع العام لحصرية إدارة مرافق حياتية مهمة كقطاع المياه، حيث عادت إدارة مياه باريس منذ عام ٢٠١٠ إلى القطاع العام بعد تجربة مع القطاع الخاص امتدت لـ ٢٥ سنة كانت نتيجتها كارثية على الصعيدين الاقتصادي والإنساني.

بالتالي، فإن ما سوق له الفرنسيون والأوروبيون في لبنان من خلال مؤتمر «سيدر» كمشروع «إنقاذي»، ليس إلّا بضاعة فاسدة ومنتهية الصلاحية.

الفصل الثاني – مشاريع حول العالم أعيدت إلى القطاع العام:

ما سوقته فرنسا والبلدان الأوروبية وأميركا في لبنان والعالم العربي على أنه الحل و»مشروع إنقاذي» للوضع الاقتصادي هو فعلياً ما تتخلى عنه فرنسا وأميركا والعديد من البلدان الآسيوية بسبب ما أفرزه من نتائج سلبية وكارثية على الاقتصاد والخدمات العامة. وقد حذرت منه المفوضية الأوروبية في كتابها الأخضر عام ٢٠٠٤ الذي يذكر بوضوح أن «الشراكة بين القطاع العام والخاص قد تكون إيجابية في مرحلة ما إلّا أن اللجوء إليها لا يمكن أن يكون حلاً واقعياً أو سحرياً لا بد منه في وضع الأزمات الاقتصادية»، وذكر التقرير السنوي لمركز التغيير Transnational Institute في شهر أيار ٢٠٢٠ (١) بأنه بين عام ٢٠٠٠ و ٢٠١٩ جرت ١٤٠٨ حالات استرد فيها القطاع العام مشاريع كانت ضمن اتفاقيات مع القطاع الخاص في أكثر من ٢٤٠٠ مدينة في ٥٨ دولة قامت بجلب الخدمات العامة تحت سيطرة القطاع العام وإعادة الخدمات إلى البلديات، منها: ٢٣٠ حالة في الولايات المتحدة الأميركية، ٥١ في كندا، ١٥٦ في فرنسا، ١١٠ في بريطانيا، ١١٩ في إسبانيا، و٤١١ في ألمانيا.

توزعت تلك الحالات على الشكل التالي:

- في مجال المياه ٣١١ مشروعاً.
- في مجال الطاقة ٣٧٤ مشروعاً.
- الإدارات المحلية ٢٢٣ مشروعاً.
- في التعليم ٣٨ مشروعاً.
- في النقل ٤٧ مشروعاً.

الفصل الثالث – الشراكة كتمويه لعملية نقل الملكية:

في تقاريره منذ عام ٢٠١٤، صنف ديوان المحاسبة الفرنسي «الشراكة» بـ «القنابل الموقوتة» (٢)، وان هذا النوع من الاتفاقيات يسمح لمسؤولي الدول التي تقع في عجز اقتصادي بإخفاء جزء من الدين العام عبر إيهام الناخبين بأنهم ينفذون المشاريع كما وعدوا، وبأن الوضع الاقتصادي في البلد بألف خير، بينما هم فعلياً يراكمون الديون ويسلمون رقبة الدولة ورقاب المواطنين إلى مقصلة الشركات الخاصة، وهذا ما سيوصل البلد المعني في المستقبل إلى كارثة اقتصادية ـ إنسانية أكبر من التي كان يعاني منها قبل اعتماد «الشراكة».

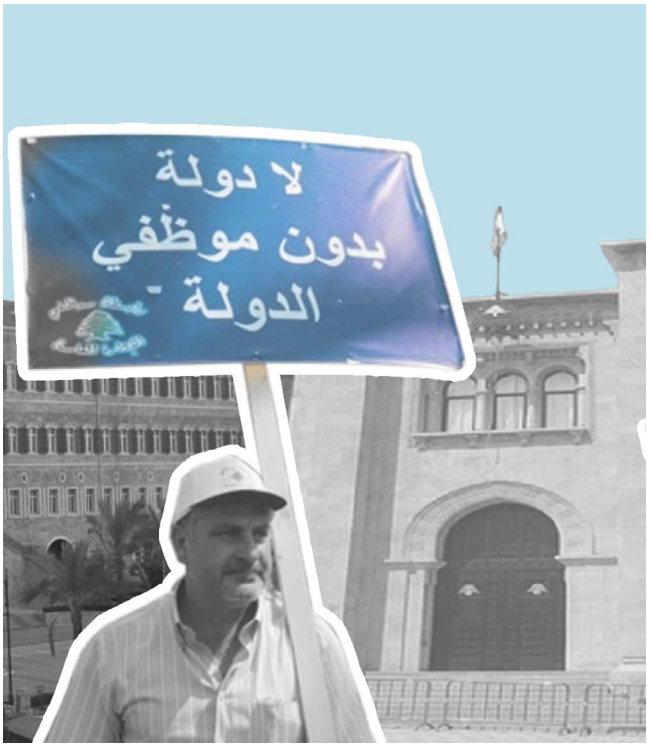

«لمتابعة القراءة اضغط هنا»

بيداو
تحليل، تثقيف، مقاومة

مجموعة نساء اشتراكيات من شبه الجزيرة العربية يهدفون لخلق حالة من التغيير الايجابي في الحراك النسوي وإكمال النضال التحرري المناهض للرأسمالية

يوم العمال العالمي

مع بدء انتشار الثورة الصناعية اقترن الإنتاج الصناعي باستغلال العمال بشكل وثيق فالعمل لأكثر من ١٠ ساعات يومياً وفي ظروف غير صحية وبأجور زهيدة هو الحال الغالب على جميع العمال في البلدان الصناعية لتبدأ الطبقة العاملة مراكمة عملها الثوري، ارتبط عيد العمال كيوم للاحتفال بعد نجاح عمال البناء في ملبورن وسيدني (عرفوا حينها بحركة الـ ٨ ساعات) في عام ١٨٥٦ بتحقيق مطالبهم بتخفيض ساعات العمل لـ ٨ ساعات يومياً. ثم انتقلت هذه الاحتجاجات إلى الولايات المتحدة الأميركية، حيث طالب العمال في ولاية شيكاغو عام ١٨٨٦ بتخفيض ساعات العمل اليومي إلى ثماني ساعات. وفي الأول من مايو في عام ١٨٨٦ نظم العمال إضراباً عن العمل شارك فيه ما بين ٣٥٠ الى ٤٠٠ ألف عامل، يطالبون فيه بتحديد ساعات العمل تحت شعار «ثماني ساعات عمل، ثماني ساعات نوم، ثماني ساعات فراغ للراحة والاستمتاع»، الأمر الذي لم يَرق للسلطات وأصحاب المعامل خصوصاً لأن الدعوة للإضراب حققت نجاحاً جيداً وشلت الحركة الاقتصادية في المدينة، ففتحت الشرطة النار على المتظاهرين وقتلت عدداً منهم. كان نتيجة النزاع بين المتظاهرين والشرطة رمي قنبلة من مجهول من بين المتظاهرين (اتضح لاحقاً أن القنبلة ألقيت من أحد عناصر الشرطة) على رجال الشرطة مما أدى إلى مقتل ١١ شخصاً بينهم ٧ رجال شرطة وتم اعتقال العديد من قادة العمال وحكم على ٤ منهم بالإعدام وهذه الحادثة سميت بـ «ذكرى هايماركت».

تجاوزت قضية هايماركت أسوار أميركا وبلغ صداها عمال العالم، وأحيا المؤتمر الأول للأممية الاشتراكية ذكراها في العاصمة الفرنسية باريس عام ١٨٨٩، وتمت الدعوة لمظاهرات دولية لإحياء ذكرى هايماركت عام ١٨٩٠، وفي العام التالي اعترفت الأممية الاشتراكية في مؤتمرها الثاني بعيد العمال حدثاً سنوياً. تمسك الاشتراكيون والشيوعيون الأميركيون ومن وصفوا بالفوضويين، بإحياء يوم الأول من مايو بتنظيم مظاهرات ومسيرات في شيكاغو ونيويورك وسياتل وغيرها. ليليها اضراب عمال سكك الحديد فيما عرف باسم «اضراب بولمان» ١٨٩٤ قتل فيه عددا من العمال على أيدي الجيش الأميركي ليقرر الرئيس الأميركي غروفر كليفلاند مصالحة مع حزب العمل، تم على إثرها تشريع عيد العمال وإعلانه إجازة رسمية.

أما في روسيا، ففي بداية القرن العشرين ومع بدايات الثورة الصناعية حيث يتألف سكانها بشكل رئيسي في ذلك الوقت من الفلاحين الفقراء فكان ١,٥٪ من السكان يملكون ٢٥٪ من الأراضي وبطبيعة الحال كانت طبقة الفلاحين تتعرض إلى الكثير من التغيرات الثقافية والاجتماعية نتيجة الأعداد المتزايدة من سكان القرى الفلاحين الذين هاجروا إلى المدن، وعاشوا في مساكن مكتظة وفي ظروف صحية يرثى لها وساعات عمل طويلة تصل إلى ١٠ ساعات يومياً لمدة ٦ أيام في الأسبوع والكثير منهم كان يعمل حتى ١١-١٢ ساعة يومياً وتحت عقوبات انضباط قاسية تصل للتعنيف الجسدي أحياناً هذا التكدس السكاني وظروف العمل غير الإنسانية خلقت طبقة عمالية ساخطة تراكمت عليها الضغوط المعيشية بعد الهزيمة التي لحقت بروسيا القيصرية في الحرب العالمية الأولى التي اندلعت في عام ١٩١٤ وانعكست بشكل حاد على الاقتصاد لتقوم ثورة ٢٣ فبراير ١٩١٧، أصبحت العاصمة سانت بطرسبرغ حينها محور الاهتمام، حيث بدأ الناس في طوابير الطعام المشاركة في المظاهرات. وانضم إليهم الآلاف من عاملات النسيج اللاتي انسحبن من المصانع، جزئياً، للاحتفال باليوم العالمي للمرأة، ولكن أساس الاحتجاج كان على النقص الحاد في الخبز تحت شعار (الخبز والسلام). وكانت تبعات ثورة فبراير كبيرة حيث أن الشرطة فقدت السيطرة لكثرة وحجم الاحتجاجات التي سادت البلاد والتي دفعت حاكم الدولة القيصر نيقولاس رومانوف للتنازل عن العرش في ١٣ من مارس بعد أن طال حكم العائلة ٣٠٠ سنة وتم بعدها تشكيل حكومة مؤقتة.

في سبتمبر وأكتوبر ١٩١٧، كانت هناك إضرابات من قبل العمال في موسكو وسانت بطرسبرغ وعمال المناجم من دونباس، والحدادين من جبال الأورال، وعمال النفط في باكو، وعمال الغزل والنسيج، وعمال السكك الحديدية في ٤٤ من خطوط السكك الحديدية. في هذه الأشهر وحدها أكثر من مليون عامل شاركوا في الإضراب. قام العمال بالسيطرة على الإنتاج والتوزيع في العديد من المصانع. كانت هذه الاضرابات هي بداية الثورة البلشفية التي كانت المرحلة الثانية من الثورة الروسية في عام ١٩١٧ قادها البلاشفة يتصدرهم فلاديمير لينين لإقامة دولة شيوعية وإسقاط الحكومة المؤقتة.

ومن أبرز نتائجها (تأسيس نظام اقتصادي اشتراكي عبر تأميم المصانع والأراضي والبنوك، تنمية الصناعة والبنى التحتية، توفير الرعاية الصحية والتعليم المجاني للجميع، تأسيس نقابات عمالية واشراكها في صناعة القرار، تخفيض ساعات العمل وزيادة الأجور، إلغاء الفوارق الطبقية وتعزيز المساواة وغيرها).

«لمتابعة القراءة اضغط هنا»

بقلم: ربيع ديركي
سكرتير التحرير

في الخلفية الأيديولوجية لمبدأ التكذيب البوبري «ودرس القرن العشرين»

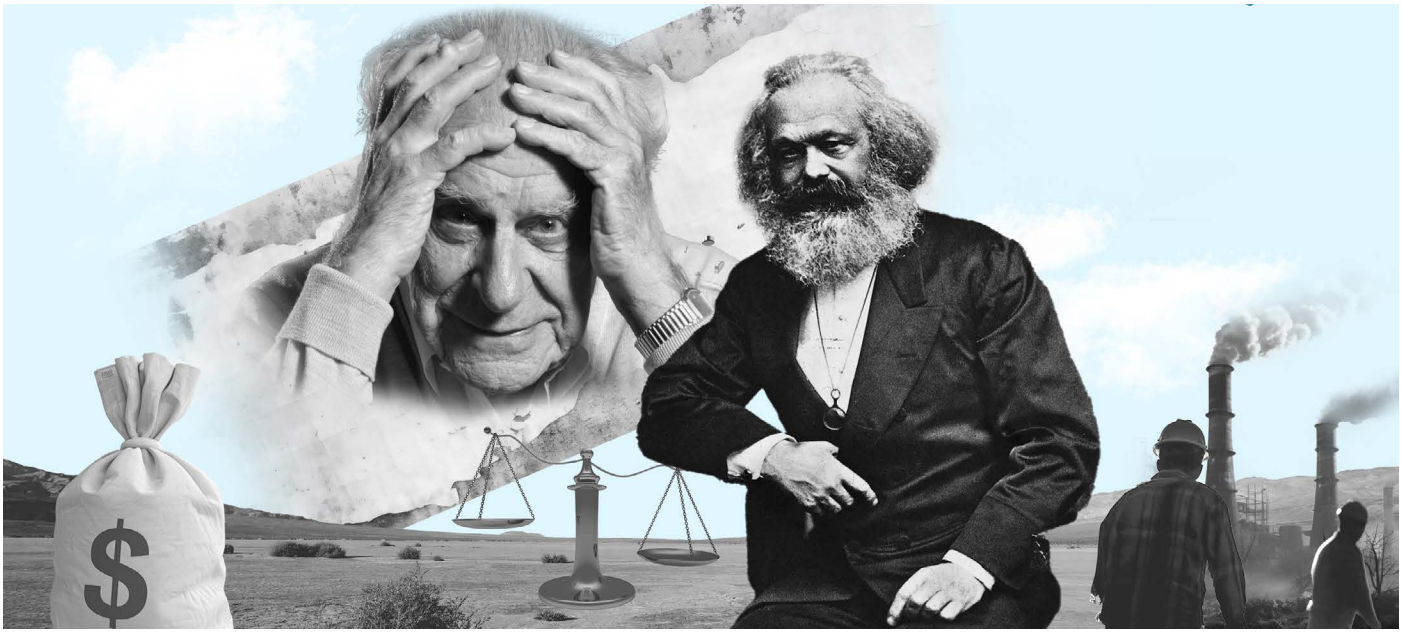

لم يخفِ كارل بوبر خلفيته الأيديولوجية، نعم الأيديولوجية، القائمة على العداء للنظرية الماركسية، فمبدأ قابلية التكذيب Falsifiability وضعه، باعترافه، لدحض النظرية الماركسية والتحليل النفسي، ممَّا يوضح براغماتية تهدف إلى تبرير برهان لا علميَّة النظرية الماركسية، والتحليل النفسي، على أساس مبدأ التكذيب الذي يحصر فيه علميَّة النظرية في قابليتها للتكذيب المتكرر، وحسب، مستخدماً في هجومه هيبة العلم «لترويع»، بحسب تعبير لويس ألتوسير، من يخالفه الرأي. ونافياً عن العمل تاريخيته.

انتقدَ لويس ألتوسير حكم بوبر على النظرية الماركسية والتحليل النفسي بأنهما غير عِلمَيْن لأن «فرضيَّاتهما، في نظره، غير قابلة للدحض بالاختبار (الاختبار التحليليّ، واختبارات صراع الطبقات هي بالفعل غير قابلة للإعادة بالأشكال نفسها وفي أيَّ وقت وفي أيّ زمان)، وهي بالتالي قابلة لكلّ الاحتمالات كونها تضليلات».(١) يُظهر نقد ألتوسير عقم التجريبية الميكانيكية المثالية التي يتوقف، في منهجيتها، صدق النظرية أو كذبها على إجراء تجريبي محض يغيِّب الواقع وشروطه، ويظهر الخلفية التضليلية لمبدأ قابلية التكذيب البوبري ولا علميته كمعيار وحيد للتمييز بين النظريات، فنظرية النسبيَّة لأينشتاين، مثلاً، اكتشفت قوانين تختلف عن قوانين نظرية نيوتن عن الحركة، ولكن العلم ما يزال يستخدم قوانينها على مستوى واقع مادي

مختلف، كيفياً، عن مستوى الواقع المادي الذي تعمل فيه نظرية النسبيَّة وميكانيكا الكوانتم، ممَّا يدحض مبدأ قابلية التكذيب ويؤكد تنوع العالَم في وحدته.

«درس القرن العشرين» البوبري درس في تشويه الوعي

بالعودة إلى بعض نصوص بوبر يتضح أنه يناقض نفسه بإطلاقه لأحكام تعميمية، على الرَّغم من أن مبدأ قابلية التكذيب، كما يقول قد وضعه لدحض الدغمائية والتعميم، ففي كتابه «درس القرن العشرين» حكمَ بأنه لا توجد رأسمالية كما وصفها كارل ماركس وأنها من «اختلاقه» ووصفها بأنها «نوع من الخيال الشيطاني او الرواية الشيطانية، صحيح انه كان هنالك دائما اغنياء وفقراء، وان الفقراء يعانون دائما، وان الاخلاق تقتضي ان نساعدهم وان نساعد المعوزين. واليوم ما يزال هذا المشكل مطروح علينا كذلك، ويجب التدخل الى جانب هؤلاء المعوزين».(٢) رفض بوبر تحليل ماركس للرأسمالية هو موقف أيديولوجي واضح قائم على تعميم شمولي، عنوانه العام عدم الاعتراف بالرأسمالية التي حللها ماركس من دون تحديده لنمط الإنتاج الرأسمالي الذي يقول هو به وسماته. وعلى الرَّغم من اعترافه بوجود أغنياء وفقراء، إلَّا أنه يُغيِّب أسباب الفقر، فهل الفقراء ولدوا فقراء مثلاً؟ معيداً حل مسألة الفقر إلى الواجب الأخلاقي وليس تحديد أساسه المادي، الاستغلال الطبقي، علاقات الإنتاج الرأسمالية، للقضاء عليها. تَمثُّل أمامنا في حل بوبر لمسألة الفقر تقارير صندوق النقد الدَّولي والبنك الدَّولي، التي تعجُ بصفحات تُحدِّد نسب الفقر في العالَم والجوع من دون تحديد أسبابهما، لتأتي وصفاتهما إعادة إنتاج للنظام الرأسمالي المولِّد للحروب وللفقر وللاستغلال، وتأبيد علاقة التبعية به.

ووصلَ بوبر في منهجيته إلى اعتبار أن ماركس قد تراجعَ عن أطروحته المركزية القائمة على لا إمكانية إصلاح الرأسمالية ولا يمكن إلَّا تحطيمها على أساس أن المجتمع الذي كان يبحثه ماركس، وما فيه من مجاعة وظروف العمال، «لم يكن موضوع ما وصفه ماركس بالراسمالية [بالرأسمالية] التي لا يمكن اصلاحها. هذا المجتمع يمكن اصلاحه، في حين ان الاطروحة المركزية لماركس كانت تقول انه لا يمكننا الا تحطيمه. لاحقا، وافق او قبل بان انقلترا [إقرأ: انجلترا، أو انكلترا] يمكن ان تحدث فيها ثورة غير عنيفة، وهو ما يعني ان المجتمع الراسمالي [الرأسمالي] يمكن اصلاحه. لم يقل هذا بشكل صريح، ولكنه بين انه من الممكن ان يحدث التغيير من دون عنف، ولكن في انقلترا [إنجلترا، إنكلترا] فقط، وليس في أي مكان آخر».(٣)

إنَّ تأويل بوبر لأطروحة ماركس حول الرأسمالية فيه مصادرة على المطلوب استخدمها لتبرير دعوته لإصلاح المجتمع الرأسمالي، شوَّه فيها تحليل ماركس للرأسمالية ولتطوّرها في انكلترا، فقد حدَّد ماركس انه في مؤلفه «رأس المال» كان عليه «دراسة نمط الإنتاج الرأسمالي وعلاقات الإنتاج والتبادل المطابقة له. وإنكلترا هي الموطن الكلاسيكي لهذا الإنتاج حتى الوقت الحاضر. لهذا السبب أستخدم إنكلترا بمثابة نموذج رئيس لشرح أفكاري النظرية (...). فالقضية لا تتعلق في ذاتها ولِذاتها، باشتداد أو خفوت درجة تطور التناحرات الاجتماعية التي تتولد عن القوانين الطبيعية للإنتاج الرأسمالي، بل تتعلق بهذه القوانين نفسها، بهذه الميول التي تفعل فعلها وتفرض نفسها بحتمية فولاذية» (٤)

«لمتابعة القراءة اضغط هنا»

بقلم: عبد الهادي الجميل

كاتب تقدمي من الكويت. حائز على جائزة الدولة التشجيعية في مجال الآداب

الصعاليك
محاولة لرد الاعتبار

الصعلوك في اللغة هو الفقير الذي لا يملك من المال ما يعينه على أعباء الحياة. والتصعلك يأتي بمعنى التشرد ولكن المعنى الأعمّ هو ظهور آثار الفقر المدقع على جسد الإنسان فيبدو نحيلاً وهزيلاً بين الأغنياء المتخمين بالمال والشحم.

يقال: صعلكه الدهر أي أضمره وأضعفه.

ووصف الإنسان بالصعلوك ليس مسبّة كما هو الحال الآن، فأكرم العرب يداً حاتم الطائي يذكر صعلكته في معرض افتخاره بنفسه حيث يقول:

غنينا زمانا بالتصعلك والغنى
فكلا سقاناه بكأسيهما الدهرُ
فما زادنا بغيا على ذي قرابةٍ
غنانا، ولا أزرى بأحسابنا الفقرُ

وتدل الصعلكة أيضاً على الشجاعة، فقدت وردت عبارة في كتاب «مروج الذهب» للمسعودي تصف شجاعة المهلب بن أبي صفرة في مواجهة الخوارج: كان يقاتلهم بجنده مقاتلة الصعلوك.

وإذا كان الفقراء المستسلمين لقدرهم يُسمّون بالصعاليك، فإنّ معظم من اشتهر بالصعلكة، تاريخياً، هم الثائرون ضد الظلم، الرافضون للذل، المناوئون لهيمنة الأغنياء والسادة، والمعارضون للتمييز الطبقي والعرقي.

تعددت الروايات عن أسباب ظهور الصعاليك لكن اتفقت المصادر التاريخية على أنهم رجال عانوا من الجوع والفقر والظلم والتهميش، فانتفضوا في وجه مجتمعاتهم التي يتحكم بها طبقة السادة والأغنياء وثاروا ضد التفاوت الطبقي رفضاً للعيش المَذِل كأتباع أو خدم

أو عبيد أو رعاة مقابل بعض الأجور والهبات التي بالكاد تبقيهم على قيد الحياة.
وإذا كان للصعلكة عدة أسباب مختلفة، فإن لها دافع ذاتي واحد هو الوعي. فهؤلاء الرجال كانوا على مستوى عال من الوعي بكينونتهم وبوجودهم وبحقوقهم الطبيعية كبشر.
يقول الشاعر الصعلوك عمرو بن برّاقة:

متى تجمع القلب الذكي وصارما
وأنفاً حميّاً تتّقيك المظالمُ

قد يكون القلب الذكي هنا هو الوعي الذي إذا اجتمع بعزة النفس والشجاعة فإن الإنسان سيثور ضد أي شيء ينال من كرامته وحقوقه.
لهذا تصعلك الشنفرى عندما اكتشف استعباده إثر إحدى الغزوات وهو صغير، فأقسم أن ينتقم لنفسه بقتل ١٠٠ من أبناء القبيلة التي استعبدته أمّا تأبط شرا فقد تصعلك لرفضه الخضوع للمجتمع الذي يتحكم به السادة والأغنياء ويُجبر فيه الفقراء على القيام بالأعمال الوضيعة كالرعي بأجرة.
وسبب تصعلك السليك بن السلكة شعوره بالقهر والعار وهو يرى النساء من ذوات اللون الأسود يبعن في الأسواق الواحدة تلو الأخرى دون أن يستطيع إنقاذهن لعجزه أو شرائهن لفقره، فيقول:

أَشابَ الرَأسَ أَنيّ كُلَّ يَومٍ
أَرى لي خَالَةً وَسطَ الرِحالِ
يَشُقُّ عَلَيَّ أَن يَلقَينَ ضَيماً
وَيَعجِزُ عَن تَخَلُّصِهِنَّ مالي

كان التفاوت الطبقي في المجتمع الجاهلي حاداً وواضحاً، ويزداد حدّة وضراوة في المجتمع البدوي لانعدام الزراعة أو التجارة أو الصناعة في الصحراء.
لهذا نجد أن مجتمع القبيلة ينقسم إلى طبقتين: طبقة مُلّاك الإبل وهم الأقلية الثرية وطبقة الفقراء وهم الأغلبية الساحقة. وليس أدل على سوء الأحوال الاقتصادية من قيام الفقراء بقتل أولادهم لعجزهم عن إطعامهم. هذا الوضع المجحف لم يعجب عروة بن الورد، فهاجم مجتمعه بقسوة مفرطة، متهماً إياه بالنفاق والظلم، فبينما يعاني الفقير من الجوع والذل والهوان، يعيش الغني مرفّهاً وفي رغد من العيش. ولهذا كان عروة دائم التحريض للفقراء على التمرد والثورة، وإذا شكا إليه فَتى من فتيَان قومه أعطَاهُ فرساً ورمحاً وقال لهُ: «إن لم تستغنِ بهما فلَا أَغنَاك اللّه».
كان بيت عروة مأوى للعجزة والمرضى والمشردين والفقراء الذين تخلّى المجتمع عن مسؤولياته تجاههم، فلاذوا بعروة الذي استضافهم وعالجهم وأطعمهم وكساهم، فإذا قويت أجسادهم خرج بالقادرين منهم للغزو أمّا العاجزين، فيبقيهم في مكان بجانب بيته. وعندما يعود من الغزو، يقسّم الغنائم عليهم جميعاً:

إذا قلت قد جاء الغنى حال دونهُ
أبو صبيةٍ يشكو المعافر أعجفُ

وكان يستهدف البخلاء من الأغنياء وسادات القبائل ويتجنب الكرماء وأهل البذل منهم. وعندما سمع برجل شديد الثراء والبخل من بني كنانة، تربّص به حتى غنم إبله، وفرّقها بين الفقراء وقال منتقداً طغيان المال على القيم الإنسانية والأخلاقية:

ما بالثّراءِ يسُودُ كلُّ مُسوَّدٍ
مثر ولكن بالفعال يسود
فإذا غَنيتُ فأن جاري نيله
من نائلي ومُيسّري معهود.

«لمتابعة القراءة اضغط هنا»

بقلم: يوسف شوقي

باحث من مصر ومهتم بعلم الاجتماع والاقتصاد السياسي

الصين ونظامها الاجتماعي: بين القوالب الميتة الرؤية الحية 1/2

أصبحت الصين قوة اقتصادية عالمية في عملية تصاعدية منذ بداية التسعينات وإلى الآن، ومنذ وقت قريب، تزامن تولي شي جين بينج رئاسة الدولة ومرور الصين بعدة منعطفات كتفشي وباء كوفيد-١٩ والقضاء عليه وإنهاء الصين على الفقر المُدقع، باضطلاع الصين ببعض الأدوار السياسية على الصعيد العالمي والتي يغلب عليها الجانب الأيديولوجي أكثر من الجانب الفعلي أو العملي وربما يرجع هذا إلى الاعتقاد الراسخ والتاريخي للصين بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى ولكن رغم ذلك سجلت الصين مواقف حاسمة ومؤثرة في كثير من القضايا الدولية كالحرب الروسية الأوكرانية والقضية الفلسطينية وانتقاد مواقف الولايات المتحدة والغرب.

على أي حال ذاع صيت الصين بين الناس عموماً والباحثين بوجه خاص وانتشرت المحاولات لتوصيف النظام الاجتماعي الصيني الحالي الذي بدأ تشكله بعد انطلاق سياسات الاصلاح والانفتاح في ١٩٧٨ وانتهاء حقبة التنمية الاشتراكية (١٩٤٩-١٩٧٨) وعلى الرغم من ان النظام الصيني يَصعُب توصيفه وقولبته إلاّ انه يستثير عملية القَولبة عند الكثيرين؛ فالاقتصاديون الليبراليون يعتقدون بشكل مطلق ان الصين دولة رأسمالية. والمُنظّرون السياسيون الليبراليون يرون النظام الصيني مجتمع ديكتاتوري مغلق ينتظر ان ينفتح كما انفتح اقتصاده عبر تطبيق الليبرالية السياسية واسقاط سلطة الحزب الشيوعي. وعلى النقيض توجد النظريات الصينية «الرسمية» التي يتبناها

العدد الخامس • مايو ٢٠٢٤ • تصدر في السبت الأول من كل شهر

الحزب الشيوعي كأن النظام الصيني هو عبارة عن «اشتراكية ذات خصائص صينية».
وبين الماركسيين يزداد الأمر صعوبة فنجد من يرى الصين دولة عالم ثالث نيوليبرالية تابعة ومن يراها دولة امبريالية تسعى للهيمنة على دول العالم الثالث واستنزاف مواردها، والتوصيف السحري: رأسمالية الدولة والقالب السهل: ان الصين تلعب (أو نتمنى) نفس دور الاتحاد السوفييتي. والكثير من القوالب الجاهزة التي تعني ان هؤلاء الماركسيين فضلوا القوالب الميتة على بذل قوة العمل النظري الحيّة.
وقبل تناولنا للنظام الصيني ومحاولة سبر غوره سنتناول في عجالة تلك القوالب النظرية ومدى مطابقتها للواقع الصيني.

أولاً: هل الصين دولة نيوليبرالية تابعة؟

من الواضح أن توافر رأس المال الأجنبي قد لعب دوراً كبيراً في نهضة الصين الاقتصادية (Robert ٢٠١٨)، فالدولة قد تحكمت في ذلك الفائض عن طريق التخطيط لتحقق بعض الإنجازات التي لم تكن تستطيع تحقيقها بمفردها.
يدَّعي البعض مثل ديفيد هارفي إن الصين دولة نيوليبرالية؛ وذلك الادعاء يحتوي على الكثير من الخطأ، لأنه لا توجد دولة نيوليبرالية بهذه الضخامة والتحكم في الحياة الاقتصادية والسوق. ونتأكد من الأمر أكثر عندما نلاحظ أن مبدأ الملكية الجماعية في الريف مازال قائماً تحت مسمى ملكية الدولة (Amin ٢٠٠٥, ٢٧٤)، ومن الملاحظ في الدول النيوليبرالية أن الأرض يتم تسليعها أو بمعنى آخر تحدث عملية يمكن أن نسميها «بإبطال أو نزع الإصلاح الزراعي»؛ أي التنازل عن كل الإنجازات التي تم تحقيقها في حقبة التحرر الوطني سواء عن طريق الثورات الاشتراكية أو القومية والتي ساهمت في توزيع الأرض على الفلاحين. على أية حال ساهم عدم تطبيق مبدأ الملكية الخاصة في الريف الصيني في عدم تطبيق أي سياسات نيوليبرالية في هذا الشأن، بل قد تم تثبيت دعائم مبدأ الملكية الجماعية للأرض عن طريق سياسات وقوانين عديدة.
ومناقشتنا للمال الأجنبي يجب أن تلحق بمناقشة علاقة الصين بالقوى الغربية (الولايات المتحدة-أوروبا الغربية-اليابان) لأن المال الأجنبي يتم تمثيله عن طريق تلك القوى السياسية. وسنجد علاقة الصين بهؤلاء مصحوبة دائمًا بالشد والجذب أو العداء والهدوء (وليس الصداقة)، يرجع ذلك التناقض إلى أن القوى الغربية تمثل رأس المال الأجنبي الذي يستثمر ويربح في الصين ولكن تلك السلطة السياسية، تمثل عامل الكبح الذي يمنع رأسماليته من ارتكاب أخطاء لها آثار سيئة على المدى الطويل يمكنها أن تؤثر على الربح؛ فالاستثمار الأجنبي قد جاء إلى الصين أثناء الأزمة الاقتصادية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، وهنا كانت القوى الغربية مؤيدة لصعود الصين لإنقاذ معدل الربح من الهبوط وزيادة الطلب العالمي. ولكن بعد تصاعد الصين في الألفية الجديدة، تعلم القوى الغربية أن الصين تستفيد أقصى استفادة من الاستثمار الأجنبي وأنها ليست دولة نيوليبرالية، وأنها تحاول التغريد خارج قوانين النظام العالمي عن طريق اللعب داخله والتحايل عليه،
وبالتالي يزيد العداء التدريجي ناحية الصين حتى في مجال الاستثمار الأجنبي، حيث الكثير من الشركات التابعة للدول الإمبريالية بدأت تنقل عملياتها الاقتصادية تدريجياً من الصين لتعود مرة أخرى لبلادها reshoring.
ان المنجزات الاجتماعية التي حققتها الصين كالقضاء على فيروس كورونا والقضاء على الفقر المدقع ورفع مستوى معيشة الطبقات الشعبية وتطوير النظام الصحي والاسكان والتقدم التكنولوجي الهائل الذي يكاد ان يناطح الغرب

المتقدم والتطور الكبير في الاعداد العسكري، كل ذلك ينفي عن الصين صفة النيوليبرالية أو النيوكولونيالة، نعم مازالت الصين دولة عالم ثالث لكنها ليس مثل الهند أو البرازيل أو حتى روسيا، ان وصف الصين بذلك قد بدأ بعد الاصلاحات الاقتصادية في الثمانينات عندما ارتفعت حدة اللامساواة والفقر والجريمة وشتى الامراض الاجتماعية ولكن الآن قد ضَعُف هذا الوصف أو القالب كثيراً.

ثانياً: علاقة الصين بدول العالم الثالث أو هل الصين أمة إمبريالية؟

ومن أسباب العداء المتفاقم تجاه الصين علاقتها مع العالم الثالث وخصوصاً مع الدول المغردة خارج السرب مثل إيران وفنزويلا وكوبا وغيرها. بالطبع توجه إلى الصين اتهامات عديدة وتحذر القوى الغربية دول العالم الثالث من الانخراط مع الصين في مشاريع أو الاستدانة من البنوك التابعة لها مرة بالترغيب ومرة بالترهيب من خلال خلق فزاعات مفادها ان الصين تريد استغلال دول العالم الثالث والاستحواذ على مقدراتها عبر أفخاخ الديون. ويوجه بعض المفكرين اليساريين نفس الاتهام إلى الصين ولكن باستخدام مصطلح الإمبريالية الصينية. وسنحاول مناقشة تلك الادعاءات بشكل موضوعي بعد استعراض سريع لعلاقة الصين بدول العالم الثالث.

احتاجت الصين في بداية انطلاق ماراثونها الاقتصادي إلى العديد من السلع أهمها مصادر الطاقة وبعض السلع الغذائية، وعلى ذلك الأساس تعاملت الصين مع دول العالم الثالث. ولكن الفرق بين تعامل الصين وتعامل الغرب مع تلك الدول هو أن الغرب لا يقوم بشراء مصادر الطاقة وكفى، ولكنه يفرض نظاماً اقتصادياً وسياسياً وأيديولوجياً على تلك الدول كشرط أساسي حتى يتسنى للغرب التجارة معها؛ أي أن أية دولة تريد أن تبيع مصادر طاقتها للغرب بهدف جمع الأرباح لتحقيق التنمية أو التصنيع أو إحلال الواردات أو تطبيق برامج رفاه اجتماعي، يجب على تلك الدولة أن تقوم بعمل «إصلاحات هيكلية أو انفتاح اقتصادي» (كما تسميه المؤسسات الغربية). وتحتوي تلك البرامج والروشتات التي يفرضها صندوق النقد الدولي على بيع أصول الدولة (التراكم البدائي عبر الانتزاع) وخصخصة الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والنظافة والكهرباء والمياه.. الخ. ورفع الدعم عن الغذاء والمحروقات.. الخ. وإضعاف سلطة الدولة عبر فتح المجال أمام منظمات المجتمع المدني الغربية لتقوم بتنظيم المجتمع وبتوفير الخدمات للمحتاجين (كما يُراد بها أن تفعل وهذا بالطبع مشكوك في أمره)، وتفكيك الثقافة الوطنية الشعبية واستبدالها بثقافة حقوقية غربية بالإضافة إلى الديمقراطية الغربية الإجرائية. كل ذلك يعني أن الدولة التي تريد بيع موارد طاقتها للغرب لتحقيق التنمية أو رفاه شعبها سينتهي بها الحال إلى تدمير أحلام التنمية وإفقار الطبقات الشعبية وتهديد سيادتها القومية. فالمشكلة في الأساس ليست في بيع مصادر الطاقة (كخطوة مبدئية في خطة شاملة لتحقيق تراكم يساهم في بدء عملية التصنيع القومية)، ولكن تكمن الأزمة في ماهية الجهة التي ستشتري مصادر الطاقة. إن الغرب في مقابل شرائه لمصادر الطاقة في دول العالم الثالث سيجعل تلك الدول تبيع كل شيء.

ولتقييم الادعاءات المعادية للصين من جهة علاقاتها بدول العالم الثالث، في البداية يجب أن نسأل ما الذي يجبر تلك الدول على التعاون مع الصين اقتصادياً؟ مع العلم أن الصين لا تفرض عقوبات أو موانع أو أي قيود على من لا يتعامل معها ولا يمثل مصالحها، كما أنها لا تملك ترسانة من المنظمات الاقتصادية الدولية، لفرض ذلك، كما أن الصين لا تشترط على الدول أي الزامات أو مطالب كشروط للتعاون معها ، كما أنها

لا تشترط على الدول ألا تكون حليفة للولايات المتحدة مثلاً. ولو نظرنا إلى الجانب الآخر سنجد العكس تماماً، فالولايات المتحدة تفرض العقوبات والموانع والقيود على من يتعامل مع الصين، كما أن المنظمات الدولية الاقتصادية تساهم في ذلك، وفي أحيان كثيرة ترفض تلك المنظمات التعاون مع بعض البلدان التي تتعاون مع الصين. بالرغم من تلك الظروف، نجد أن هناك بعض البلدان بالفعل تتجه للصين للتعاون معها، وهذا يعني ببساطة أن التعاون الصيني يحتوي على شروط اقتصادية أفضل من الشروط المحددة للتعاون مع القوى الغربية ومنظماتها؛ ولذلك يبقى التفسير المقبول أن التعاون الصيني مفيد لبلدان العالم الثالث، وأن الصين لا تستحوذ على نسبة غير عادلة من أرباح المشاريع التي تقام مع العالم الثالث.

بناء على ما سبق سنختلف مع المفكر الاقتصادي الماوي الصيني؛ مينكي لي (Minqi Li ٢٠٢١) في قوله إن الصين وعلى الرغم من أنها ليست دولة إمبريالية مركزية (رأسمالية متقدمة) بل دولة شبه - محيطية (دولة نامية ساعية للتقدم أو دولة متوسطة في ترتيب النظام العالمي الرأسمالي) semi-peripheral ، فإنها أنشأت علاقات اقتصادية استغلالية مع أمم محيطية (دول فقيرة) في جنوب آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية. ويعزو منكي لي ذلك إلى أن أي دولة شبه محيطية - نتيجة ترتيبها البنيوي في النظام العالمي الرأسمالي- تستغل الدول المحيطية الأخرى، كما أن الدول شبه -المحيطية يتم استغلالها أيضاً من قبل دول المركز. بالطبع هنا يتجه مينكي لي توجهاً اقتصادوياً، وبالتالي لا يرى الفروق البنيوية السياسية بين الدول شبه المحيطية؛ فبالطبع لا يتشابه نظام الصين مع نظام رأسمالية الدولة (على الشاكلة الغربية) السائد في كوريا الجنوبية أو دول النمور الآسيوية أو دول البريكس عدا الصين أو دول الخليج العربي النفطية. ويتأكد ذلك عند مشاهدة النظام الإمبريالي العالمي يستجيب بعنف أيديولوجي وسياسي تجاه علاقة الصين مع الدول المحيطية وفي نفس الوقت عدم امتعاض الإمبريالية من علاقة باقي الدول شبه المحيطية (ككوريا الجنوبية وبالطبع تايوان والهند والبرازيل ودول الخليج العربي.. الخ) بالدول المحيطية. من الواضح أن للصين ما تقدمه للدول الطرفية أو المحيطية ما يمكن أن يغني الأخيرة عن التعامل مع الرأسمالية الاحتكارية العالمية أو فك الارتباط بها.

ومن جهة أخرى يفند بحث مينكي لي (Minqi Li ٢٠٢١) ادعاءات بعض اليساريين كديفيد هارفي بأن الصين دولة إمبريالية مستخدماً في ذلك كتاب لينين «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» ليخبرنا إذا كانت تلك الادعاءات تتوافق مع تعريف لينين للإمبريالية أم لا؛ فمن ٢٠١٠ حتى ٢٠١٨ شكلت العوائد من استثمارات الصين بالخارج حوالي ٣٪، أما العوائد التي تجنيها الشركات الأجنبية الاحتكارية التي تستثمر في الصين كانت ٦٪؛ أي أن الصين تربح من جراء «كل استثماراتها» في كل العالم نصف ما تربحه الشركات الأجنبية الغربية في بلد واحد! وفي ٢٠١٧ نفذت الدول الغربية عمليات نقل رأس المال خارج البلاد capital outflows بنسبة أكبر بأربع وعشرين مرة من الصين (China and the left conf. ٢٠٢١, panel ١). أما دخل الاستثمار الصيني في الخارج فقد شكل ١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ولكي نستوعب مغزى هذا الرقم علينا أن نذكر أنه في بداية الحرب العالمية الأولى ساهم الدخل الاستثماري البريطاني بـ ٩,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي البريطاني.

«لمتابعة القراءة اضغط هنا»

نظرية الثورة العلمية: عرض ونقد 1/2

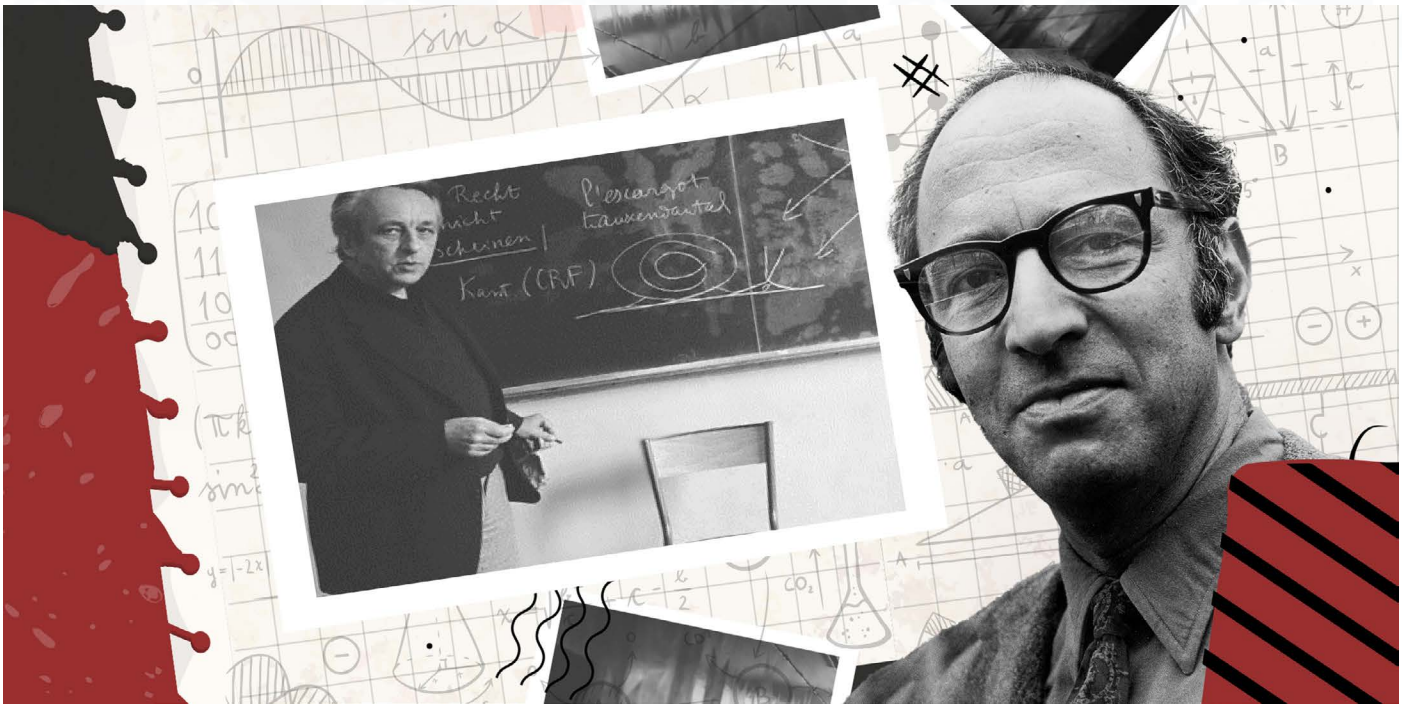

تنشر مجلة **«تقدُّم»** الفعالية (٢٣) من فعاليات منتدى الأطروحة (١١) على منصة «كلوب هاوس»، وهي محاضرة للدكتور هشام غصيب قدمها ضمن سلسلة (الماركسية والعلم)، التي طرح فيها رؤيته النقدية لبنية الثورات العلمية.

د. هشام غصيب: نعم، المحاضرة السابقة هي نقد فلسفة العلم بصورة عامة، واليوم سأتابع هذا النقد العام بنقد خاص، تحديداً نقد نظرية الثورات العلمية لدى كلٍ من توماس كون ولوي ألتوسير، مع أنهما فيلسوفان مختلفان تماماً عن بعضهما بعضاً، ولكن هناك شيئاً مشتركاً بينهما، ولذلك سأركز عليهما وتحديداً على نظريتيهما في الثورات العلمية. توماس كون نَظَّر في الثورات العلمية، وأيضاً لوي ألتوسير الذي تأثر كثيراً بفكر باشلار الذي تحدث عن الثورات العلمية واهتم بها. إذن، فالنظريات الحديثة للثورات العلمية لديهما هي موضوع نقدي اليوم، وإلى حدٍ ما كارل بوبر الذي غاب عنده مفهوم التاريخ، إذ إن العلم بالنسبة إليه هو عبارة عن مسيرة دحض وإلقاء النظريات في سلة المهملات، أي أن نظريته عدمية وعبثية. ولذلك لن أركز كثيراً على بوبر لأنه لم يضع نظرية في الثورات العلمية ولم يضع نظرية في تاريخ العلم، بعكس توماس كون الذي كان مؤرخاً كبيراً للعلم، بل من أهم مؤرخي العلم في القرن العشرين، وطبعاً لوي ألتوسير الماركسي يهتم كثيراً في مسيرة العلم، وسار على نهج غاستون باشلار في تصوره للثورات العلمية، وكانت بالنسبة إليه الثورة الكبرى للعلم الاجتماعي في نظرية ماركس. ومع ذلك توماس كون في الواقع كان ينتمي إلى مثقفي الطبقة الحاكمة الأميركية، على عكس لوي ألتوسير الذي كان شيوعياً ينتمي إلى الحزب الشيوعي الفرنسي وأحدث ثورة في الفكر الماركسي، ومع

ومع ذلك أجد أن هناك شيئاً مشتركاً في نظريتهما في الثورات العلمية، ومن نقدهما سأنطلق إلى وضع نظرية جدلية في الثورات العلمية. هذه النظرية وضعتها مبكراً في كتابي الذي صدر عام ١٩٨٨ بعنوان (الطريق إلى النسبية)، وتجد فيه معالم هذه النظرية، وأيضاً في عدد من الكتب الأخرى والأوراق البحثية، أي أن هذه النظرية اشتغلت عليها لفترة طويلة، نقيضاً لتوماس كون وغيره، وإلى حدٍ ما لوي ألتوسير. هنا يجب ملاحظة أنني أحترم لوي ألتوسير احتراماً كبيراً، حتى عندما لا أتفق معه فإنني أجده في الواقع قمة في الفكر الماركسي، لكن هذا لا يعني أنه فوق النقد، يجب أن ننقده في ضوء خبراتنا وفي ضوء معرفتنا.

(١) توماس كون

فيما يخص توماس كون، فكما هو معروف فإن الفكرة الرئيسية في طرحه هي فكرة الـ (بارادايم) Paradigm. ما هو مفهوم (البارادايم)؟ بالطبع هو مفهوم ضبابي، حتى في كتاب توماس كون «بنية الثورات العلمية»، الذي نشره لأول مرة عام ١٩٦٢، نجد ضبابية في المفهوم. مع ذلك استشف من قراءة هذا الكتاب أنه يعني به الإطار المفاهيمي والمخبري، وشبكة الافتراضات الفلسفية والعلمية التي ينطلق منها العلماء في ممارساتهم العلمية. بمعنى أنه لفترة من الزمن يسيطر هذا الإطار المفاهيمي — الذي يتضمن شبكة من المفاهيم والآليات، وحتى الأجهزة والطرائق المخبرية وشبكة من الافتراضات الفلسفية والعلمية — يقبل بها العالم، ربما بوعي أو بغير وعي، ويمارس علمه وفقاً لها إلى أن تتأزم نتيجة إخفاق ما بما يتيح الفرصة لكي يقفز العلم من (بارادايم) إلى (بارادايم) آخر، هذا ما تفهمه من كتابه. ولكن أعترض على هذا التصور، لأن هذه (البارادايم) مسالمة جداً، لم ألمح تناقضاً واحداً في هذه البنية المتجانسة تماماً الخالية من الإشكالات إلا عندما تتأزم. إذن نلاحظ أنه هنالك غياب للثورة في نظرية توماس كون للثورة العلمية، وسأوضح لاحقاً ماذا أعني بالثورة. ليس هناك فقط غياب لمفهوم الثورة، بل أيضاً غياب للجدل (الديالكتيك) تماماً، غياب للتناقضات، غياب لمفهوم النقد بحيث لا يؤدي دوراً إلا وقت الأزمات، وهذا ليس نقداً بالمعنى الصحيح، فضلاً عن غياب للعلاقة العضوية بين القديم والجديد.

لذا، فإنني أجد إن هذه النظرية تنفي الثورات [العلمية] وإن كانت تتكلم عنها، وتنفي السيرورة التاريخية. لذلك تلاحظ عند توماس كون هذا التجانس الغريب! أتحدى وجود أي منظومة سواء أكانت فكرية أو غير فكرية لا تشوبها التناقضات، والحياة تعلمنا إن أي منظومة تنخرها التناقضات، ومن دراستي للنظرية العلمية ألاحظ إن النظرية العلمية باستمرار فيها تناقضات: توجد فيها عناصر شبه يقينية، وأخرى يقينية، وكذلك عناصر غير يقينية، فيها عناصر ناضجة وأخرى جنينية، فيها تناقضات بين الأفكار، والأفكار تولد تناقضاتها، ونجد أمامنا صراعاً بين هذه التناقضات في داخل النظرية الواحدة، فما بالك في داخل (البارادايم) الواحد؟ إذن، فإن البارادايم «الكونية»، بالنسبة إلى توماس كون، مسالمة لأقصى حد، وهذه نقطة ضعف فيها. النقطة الأخرى، هي أن مفهوم النقد غائب. بمعنى أنه لا يتم تخطي (البارادايم) نتيجة نقد مكثف، إذ إن النقد لا يؤدي أي دور. كل ما هنالك أن الصعوبات التي يدخل فيها (البارادايم) تجعل بعض العلماء يقومون بتطوير (بارادايمات) أخرى من دون نقد حقيقي.

«لمتابعة القراءة اضغط هنا»

إضراب سائقي سيارات الأجرة في مارس 1938

في ١٤ مارس ١٩٣٨ شهدت الكويت واحداً من أوائل الإضرابات عن العمل في تاريخها المعاصر، وذلك عندما أعلن سائقو سيارات الأجرة الإضراب عن العمل احتجاجاً على قرار السلطات بمنع النزهات «الكشتات» خارج سور المدينة، وهو القرار الذي تضرر منه سائقو سيارات الأجرة ممن كان تأجير سياراتهم للكشتات خارج السور يشكّل مصدراً رئيسياً من مصادر دخلهم.

وفي البداية أرسل السائقون المضربون وفدين إلى السلطة لطرح مطالبهم تشكلا من سعود اليوم المطوع، صالح الفهد، وعبد الله السالم السديراوي، ولكن السلطة أصرت على قرارها، وأغلقت الكراجات التي توجد بها السيارات بالشمع الأحمر، حيث استمر الإضراب لمدة ثلاثة أيام، قامت السلطة خلالها باعتقال عدد من سائقي سيارات الأجرة المضربين بينهم عبد الله الخميس، مصطفى عبدان، محمد الطواري، وعيسى العبد الجليل، ثم أفرجت عنهم، وألغت قرارها بمنع سيارات الأجرة من اصطحاب الركاب خارج السور للنزهة.

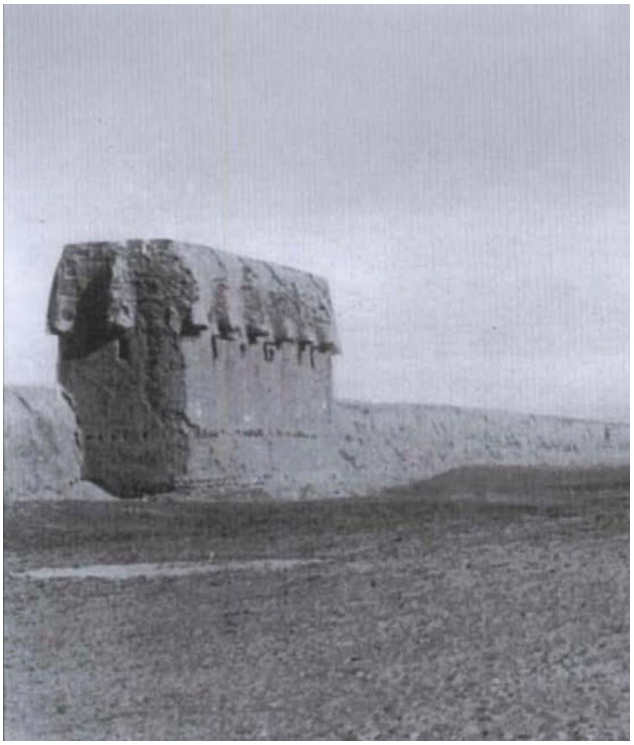

ودلت تحريات السلطة أن المحرض الرئيسي على الإضراب هو المناضل الوطني محمد البراك الملقب بـ «الزعيم» حيث قامت باعتقاله من منزله في منطقة «الراس» بالسالمية وجرى نقله في سيارة مسلحة إلى العاصمة، وأمر الشيخ عبد الله الجابر رئيس المحاكم آنذاك بجلده بعصي الخيزران لعدة أيام، وهذا ما تم أمام مقر المحكمة في السوق، ما أثار استياء الجماهير... ولم يتوقف تعذيب المناضل البراك إلا بعدما شارف على الموت، حيث تدخّل المعتمد البريطاني في الكويت الكولونيل ديجوري لوقف التعذيب، واستمر احتجاز البراك في المعتقل لعدة أشهر، وقامت وفود شعبية بمقابلة رئيس المحاكم للمطالبة بإطلاق سراحه، وتشكّل أحدها من بعض الوجهاء من بينهم نصف اليوسف النصف، يوسف أحمد الغانم، وسعدون الجاسم اليعقوب، ولم يتم إطلاق سراح المناضل البراك إلا بعد قيام مجلس الأمة التشريعي في صيف العام ١٩٣٨.

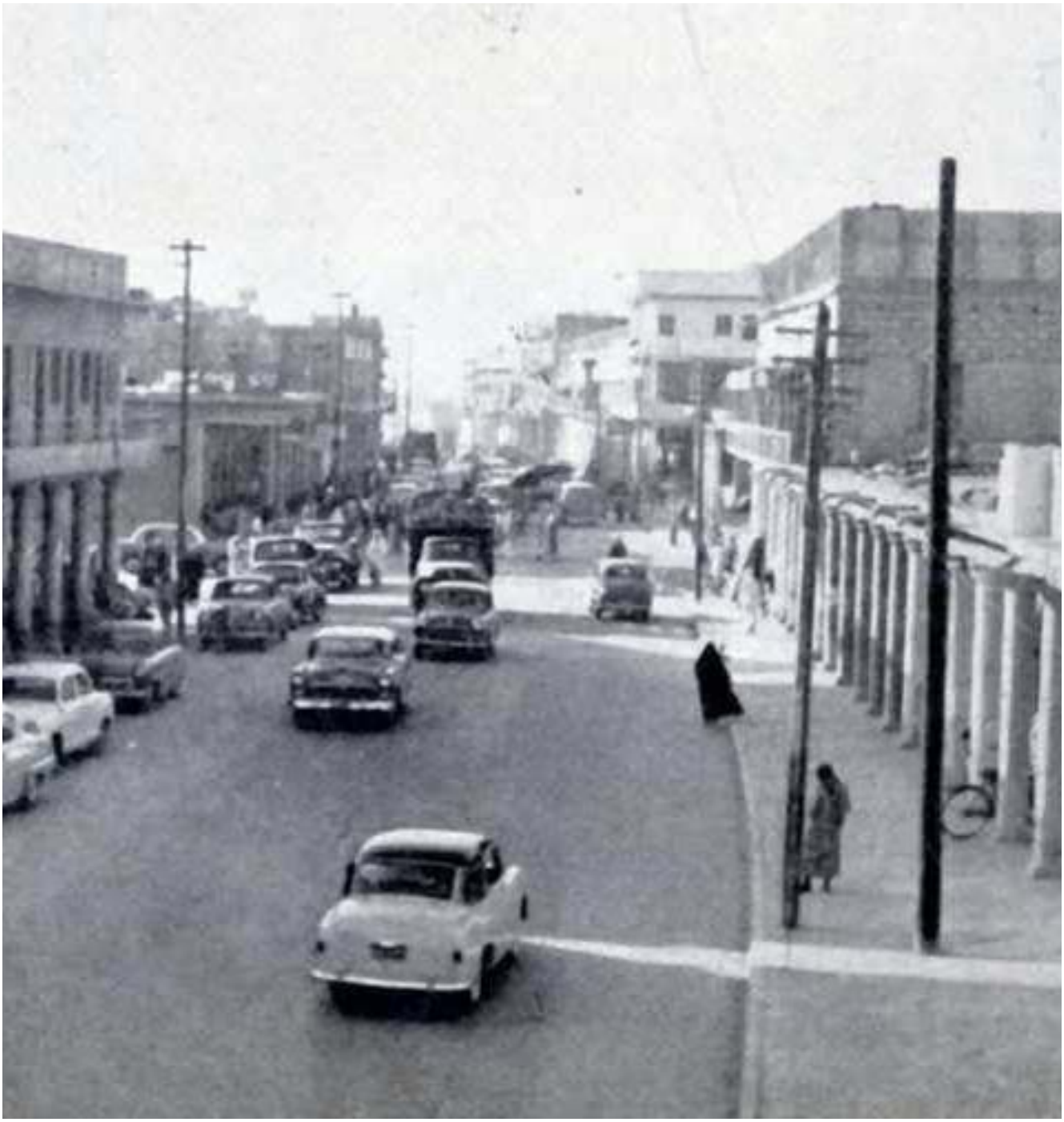

فيديو العدد

الحراك الطلابي العالمي ينتفض لفلسطين

لمشاهدة الفيديو على اليوتيوب اضغط هنا